جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية

Effect of Corporate Governance on Mitigating Financial Corruption and the Practice of Creative Accounting in Iraqi Private Banks

إعداد

أنفال اسماعيل الدليمي

إشراف

الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمارنة

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الاوسط

أيار، 2024

تفويض

أنا **أنفال اسماعيل الدليمي**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا وإلكترونيًا للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: أنفال اسماعيل الدليمي.

التاريخ: 30 / 05 / 2024.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـــــ : **أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية.**

للباحثة: أنفال اسماعيل نواف الدليمي.

وأجيزت بتاريخ: 30 / 05 / 2024.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. أسماء إبراهيم العمارنة	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. نواف عبدالله الجندي	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. أحمد زهير مرعي	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. بثينة عليان خرابشه	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة اليرموك	.....

شكرٌ وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، الذي بحمده تدوم النعم، تصديقاً لقوله تعالى في محكم التنزيل، (لئن شكرتم لأزيدنكم) (سورة إبراهيم، الآية 7)، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرفة على الرسالة **الأستاذة الدكتورة اسماء العمارنة** لما قدّمته لي من توجيهات سديدة ورعاية علمية، وآراء قيمة، كان لها الأثر الكبير في إغناء الرسالة وإخراجها بهذه الصورة.

أتقدم بالشكر والتقدير **لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل** الذين شرفوني بقبول مناقشة الرسالة ودورهم الكبير في أثراء الرسالة من علمهم وخبرتهم.

وأخيراً، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **لكل من ساهم وساعد لإنجاح وإتمام هذه الرسالة**، وأبدى رأياً ساهم في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الوجود.

الباحثة

أنفال اسماعيل الدليمي

الإهداء

لا شيء أعز من رب الكون الذي لم يبخل عليَ برحمته ونعمته له الشكر والحمد حمداً كثيراً

لا نهاية له

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان، معلم البشرية الاول

محمد صلى الله علية وسلم

إلى من شرفني بحمل اسمه وكابد الصعوبات من أجلي ... والدي الغالي.

إلى ينبوع الصبر والأمل ... والدتي العزيزة

إلى رفقاء دربي اخواتي الغاليات...

إلى الاصدقاء الأوفياء...

إلى كل يدٍ وقلب سار معي درب الانجاز لأكون.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة، راجياً من الله أن تكون نافذة علمٍ وبطاقة معرفة ... وأن ينفعنا

وينفع بنا.

الباحثة

أنفال اسماعيل الدليمي

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكرٌ وتقدير .....د
الإهداء .....هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الأشكال.....ط
قائمة الملحقات.....ي
الملخّص باللغة العربية .....ك
الملخّص باللغة الانجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة 2
1.2 مشكلة الدراسة 4
1.3 أهمية الدراسة 5
1.4 أهداف الدراسة 7
1.5 أسئلة الدراسة 7
1.6 فرضيات الدراسة.....7
1.7 أنموذج الدراسة.....8
1.8 حدود الدراسة 9
1.9 محددات الدراسة 9
1.10 التعريفات النظرية لمتغيرات الدراسة 9

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة 12
2.2 المبحث الأول: الإطار النظري 12
2.2.1 المحاسبة الابداعية 12

2.2.2 الفساد المالي..... 19
2.2.3 الحاكمية المؤسسية..... 23
2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة..... 30
2.3.1 الدراسات باللغة العربية..... 31
2.3.2 الدراسات باللغة الاجنبية..... 35
2.3.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 40

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1 المقدمة 42
3.2 منهجية الدراسة 42
3.3 مجتمع وعينة الدراسة..... 42
3.4 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات 43
3.5 المعالجة الاحصائية المستخدمة..... 44
3.6 صدق أداة الدراسة وثباتها..... 46

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 تمهيد 48
4.2 خصائص عينة الدراسة..... 48
4.3 وصف متغيرات الدراسة 50

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 المقدمة 59
5.2 النتائج..... 59
5.3 الاستنتاجات 60
5.4 التوصيات 61

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية..... 63
ثانيًا: المراجع الأجنبية..... 67
ثالثًا: المواقع الإلكترونية 69
الملحقات..... 70

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1 – 2	أساليب طرق المحاسبة الابداعية في البيانات المالية	18
1 – 3	قيم كروبناخ ألفا لاختبار ثبات أبعاد الدراسة	46
1 – 4	وصف خصائص عينة الدراسة	48
2 – 4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحد من الفساد المالي	50
3 – 4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	51
4 – 4	الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحاكمية المؤسسية	52
5 – 4	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية H0	54
6 – 4	نتائج اختبار H01	56
7 – 4	نتائج اختبار H02	57

قائمة الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	8

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	استبانة الدراسة	70
2	مخرجات التحليل	75
3	لجنة محكمين الاستبيان	82

أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية

إعداد

أنفال اسماعيل الدليمي

إشراف

الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمارنة

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية. ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة البيانات الأولية، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان وزع على عينة مختارة من المبحوثين. وتم استخدام طريقة أخذ العينات الطبقية المتناسبة. وشملت العينة 200 مبحوث من مديري الدوائر العليا ومساعديهم في البنوك الاهلية العراقية، وتم استرداد 195 استبيان منهم 6 استبيانات غير قابلة للتحليل وبذلك تم تحليل 189 استبيان. كشفت نتائج الدراسة ان هنالك علاقة ايجابية بين الحاكمية المؤسسية والحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية. ووفقاً لهذه النتيجة أوصت الدراسة بأنه ينبغي على البنوك الأهلية في العراق تعزيز أنظمتها وممارساتها في مجال الحاكمية المؤسسية؛ يمكن ذلك من خلال تطوير سياسات وإجراءات تعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة اجراء دراسات متعلقة بتأثير آليات الحاكمية المؤسسية على الحد من الفساد بجميع أشكاله في دول اخرى وتطبيقها على القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والخدمي على سبيل المثال.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، الفساد المالي، المحاسبة الابداعية، البنوك الاهلية العراقية.

Title: Effect of Corporate Governance on Mitigating Financial Corruption and the Practice of Creative Accounting in Iraqi Private Banks

Prepared by

Anfaal Ismael Al-Dulaimy

Supervised by

Prof. Asmaa Ibrahim Al-Amarna

Abstract

This study aimed to identify the impact of corporate governance in reducing financial corruption and practicing creative accounting in Iraqi private banks. To achieve the goal, the study used primary data, and followed the descriptive analytical approach using a questionnaire distributed to a selected sample of respondents. A proportional stratified sampling method was used. The sample included 200 respondents from senior department managers and their assistants in Iraqi private banks. 195 questionnaires were retrieved including 6 non-analyzable questionnaires. Thus, 189 questionnaires were analyses. The results of the study revealed that there is a positive relationship between corporate governance, reducing financial corruption, and practicing creative accounting. According to this result, the study recommended that private banks in Iraq should strengthen their systems and practices in the field of corporate governance; this can be done by developing policies and procedures that enhance transparency and accountability within financial institutions. The study also recommended the necessity of conducting studies related to the impact of corporate governance mechanisms on reducing corruption in all its forms in other countries and applying them to other sectors such as the industrial and service sectors, for example.

Keywords: Corporate Governance, Financial Corruption, Creative Accounting, Iraqi Private Banks.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها.

1.3 أهمية الدراسة.

1.4 أهداف الدراسة.

1.5 أسئلة الدراسة.

1.6 فرضيات الدراسة.

1.7 انموذج الدراسة.

1.8 حدود الدراسة.

1.9 محددات الدراسة.

1.10 التعريفات النظرية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعتبر البيانات المالية وهي مخرجات العملية المحاسبية هي الوسائط التي يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الحصول على فهم حول الأداء المالي للمؤسسة. وتستند العديد من القرارات المهمة التي يتخذها أصحاب المصلحة هؤلاء إلى البيانات المالية المستخرجة من العملية المحاسبية، ولذلك فإن دقتها وموثوقيتها أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهم من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. وقد تزايدت أهمية هذه الحقيقة في السنوات الأخيرة بدءاً من عام 2001 مع انهيار مؤسسة إنرون، وتزايدت أهميتها مع الأزمة المالية الأخيرة (2008) بسبب إفلاس كبرى المؤسسات المالية. وكان السبب الرئيسي وراء هذه الانهيارات هو السلوك التلاعبي لمعدي البيانات بهدف التأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية لصالح مؤسساتهم فيما يسمى باستخدام اساليب المحاسبة الابداعية والتي كان من الصعب منعها في بعض الحالات حتى في ظل وجود معايير محاسبية قوية (Okoye Emma & James Obioma, 2020).

وفي ذات السياق، تعتبر مشكلة الفساد المالي من أخطر ما تواجهه الدول، وخاصة الدول النامية، لأنها تعمل على تدمير الاقتصاد والثروات المالية والحكومية، وتعتبر هذه الظاهرة العائق الرئيسي أمام عملية التنمية في أي مجتمع، حيث صنفت الدول النامية من ضمن الدول التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد (علي، 2021). بالإضافة الى ان الفساد على مستوى المؤسسات يعتبر مكلفا ويضر بالقدرة التنافسية وجودة الإدارة، ويقلل من فرص النمو والاستثمار (Bahia, 2019).

ومع ظهور المؤسسات الكبرى وانتشار الملكية الواسعة (المساهمين) بدأت الحاجة تظهر لنظام أكثر تنظيماً لإدارة المؤسسات. ففي التسعينيات من القرن الماضي بدأت الحاكمية المؤسسية تصبح

محور اهتمام عالمي، حيث تم إصدار مجموعة من القوانين والإرشادات، مثل "مبادئ الحاكمية المؤسسية" التي أصدرتها مؤسسة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في عام 1999.

اما في الألفية الجديدة؛ فظهرت العديد من الفضائح في مؤسسات كبرى مثل Enron وWorldCom مما دفع الى المزيد من الإصلاحات في الحاكمية المؤسسية. تم إصدار قانون Sarbanes–Oxley في الولايات المتحدة عام 2002 لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة.

تتكون الحاكمية المؤسسية من قانون وقاعدة ولائحة تستخدم لتنفيذ الضوابط لتحسين الأداء وتعزيز النزاهة الأخلاقية وتقليل حالات عدم الالتزام. مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية، وحيث ان الحاكمية المؤسسية تقع في قلب العمليات التجارية المختلفة؛ لذا فإنه لا بد من وضع قواعد وإجراءات لتنفيذ هذا المفهوم (مرواني & الأمين، 2021).

وتماشيا مع التوجهات العالمية الأخيرة حول الحاكمية المؤسسية وتعزيزا لنظام الحاكمية المؤسسية لتطبيق أفضل الممارسات في القطاع المصرفي، حرص البنك المركزي العراقي على إرساء وتطبيق مبادي الحاكمية المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي.

وتزايد الاهتمام الأكاديمي بمفهوم الحاكمية المؤسسية للمؤسسات والبنوك العراقية ودراسة أثرها على كافة النواحي المرتبطة بأدائها والمخاطر التي تتعرض لها، لذا فان هذه الدراسة جاءت لاستكمال النشاط البحثي في هذا السياق لتلقي الضوء على الأثر الذي احدثته الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الإبداعية وخاصة بعد اهتمام البنك المركزي العراقي بالحاكمية المؤسسية وتطبيقها على البنوك العراقية.

1.2 مشكلة الدراسة

قام البنك المركزي العراقي بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك بما يتفق مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دوليا واستنادا الى القوانين العراقية ذات العلاقة والمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية لمساعدة البنوك على تعزيز الاطر العامة للحاكمية والادارة الرشيدة. فضلا عن مساعدة اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية للإشراف ومتابعة انشطة وعمليات البنك بما يضمن حماية حقوق المودعين والمساهمين واصحاب المصالح (البنك المركزي العراقي, 2024).

وجاءت الحاكمية المؤسسية لمواجهة حالات الانهيار التي شهدتها المؤسسات الكبرى بسبب استغلال الثغرات والبدائل ونقاط الضعف في السياسات المحاسبية المختلفة فيما يعرف بالمحاسبة الإبداعية وهي فن حديث في حل المشكلات المالية وقد أصبح ذو شعبية متزايدة في السنوات الأخيرة. حيث يهدف هذا الأسلوب الى عرض البيانات المالية بطريقة تحقق المصلحة لمجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى من أصحاب المصالح. وتظهر هذه الممارسات الإبداعية في المحاسبة كأسلوب للتلاعب في الأنظمة المحاسبية من اجل إظهار وضع مالي مغاير للحقيقة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية المقدمة (جعارة، 2014).

علاوة على ذلك، تعتبر مثل هذه الممارسات المحاسبية السبب الرئيسي لانتشار الاحتيال المالي. وينتشر الفساد في شكله الحديث بشكل خاص في البلدان المتضررة من الاضطرابات والعنف، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية. وتتميز هذه الدول بأنشطة خارجية تركز سياساتها على احتياجات هذه الأنشطة، وغالباً ما تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة (Abed, Hussin, Haddad, Al-Ramahi & Ali, 2022).

وفي الوقت الحالي يتجلى الفساد في أشكال مختلفة، مما يؤدي إلى حدوث شلل في البيئة الاقتصادية والإدارية. وتشكل الممارسات المحاسبية الإبداعية عاملاً يزيد من تفاقم هذه المشكلة؛ لأن النظام المحاسبي يستخدم لتحقيق مكاسب شخصية دون مراعاة للعدالة والشفافية، مما يزيد من مخاطر الفساد (Ghader & Abd Alhusyn, 2022).

ويعد انتشار الفساد عائقاً كبيراً أمام النمو والتنمية في الدول، كما يشكل عائقًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (مناف، 2017).

وتدرك الباحثة أن ظاهرة الفساد المالي والمحاسبة الإبداعية قد تسبب مخاطر مالية تؤثر على مصالح المساهمين والمستثمرين في هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة واهمها القطاع المصرفي. وهنا تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية كأداة لرصد وكشف الممارسات غير الفعالة مثل المحاسبة الابداعية والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي والثقة في البنوك والاقتصاد ككل. ونتيجة لذلك؛ فإن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في بيئة البنوك الاهلية العراقية.

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الاهداف التي تسعى لتحقيقها بالإضافة الى أهمية القطاع المصرفي الخاص في جمهورية العراق الذي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي لأن هذا القطاع يحتاج إلى طرق هامة وفعالة لتحسين أدائه وتحقيق أهدافه وحماية مصالحه . وخاصة ان البنك المركزي العراقي عمل على تفعيل وتعزيز دور الحاكمية المؤسسية لحماية حقوق المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح كافة من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك بسبب ظاهرة

الفساد المالي وممارسة المحاسبة الإبداعية التي قد تلجأ لها بعض الإدارات لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الآخرين.

كما تنبع أهمية هذا البحث من أهمية المواضيع التي تم دراستها و أثرها على القطاع المصرفي العراقي وبالتالي أثرها على الاقتصاد العراقي ككل. حيث ان دراسة موضوع المحاسبة الابداعية الذي يتميز بالحداثة والأهمية والفساد المالي الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على العديد من القطاعات الاقتصادية واهمها القطاع المصرفي ودور الحاكمية المؤسسية في الحد من هذه الظواهر وخاصة بعد اعتماد البنك المركزي العراقي لدليل الحاكمية المؤسسية للقطاع المصرفي (البنك المركزي العراقي, 2024).

حيث تساهم هذه الدراسة في مساعدة إدارات البنوك في القطاع المصرفي في معرفة أثر الالتزام بقواعد الحاكمية المؤسسية على زيادة الثقة بين الادارة والمودعين والمساهمين في تلك البنوك، مما يزيد من قدرتها في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، ويعزز الموقف التنافسي لهذه البنوك في السوق المحلي والعالمي.

من ناحية علمية يمكن أن تكون الأدلة في هذه الدراسة نقطة مرجعية للدراسات القادمة في المجالات ذات الصلة، ولمساعدة الباحثين والمهتمين في التوصل إلى بعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة والتي يمكن الاستفادة منها بما يخدم الدراسات المستقبلية اللاحقة التي تبحث في دور الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

1.4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي.
2. التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

1.5 أسئلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك أثر للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية؟

ولتحقيق الإجابة بشكل سليم تم تجزئة أسئلة الدراسة الى سؤالين فرعيين كما يلي:

1) هل هناك أثر للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية؟
2) هل هناك أثر للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية؟

1.6 فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية.

والذي يتفرع منها فرضيتان فرعيتان:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية.

1.7 أنموذج الدراسة

تم تطوير أنموذج الدراسة بعد استكشاف وتحليل ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الحاكمية المؤسسية مع الحد من الفساد المالي والمحاسبة الابداعية. حيث يقدم أنموذج الدراسة تصور للحاكمية المؤسسية كمتغير مستقل والحد من الفساد المالي والحد من المحاسبة الابداعية كمتغيرين تابعين. وقد طورت الباحثة أنموذج الدراسة وفقاً لمجموعة من الدراسات المتميزة في هذا المجال الواردة أسفل.

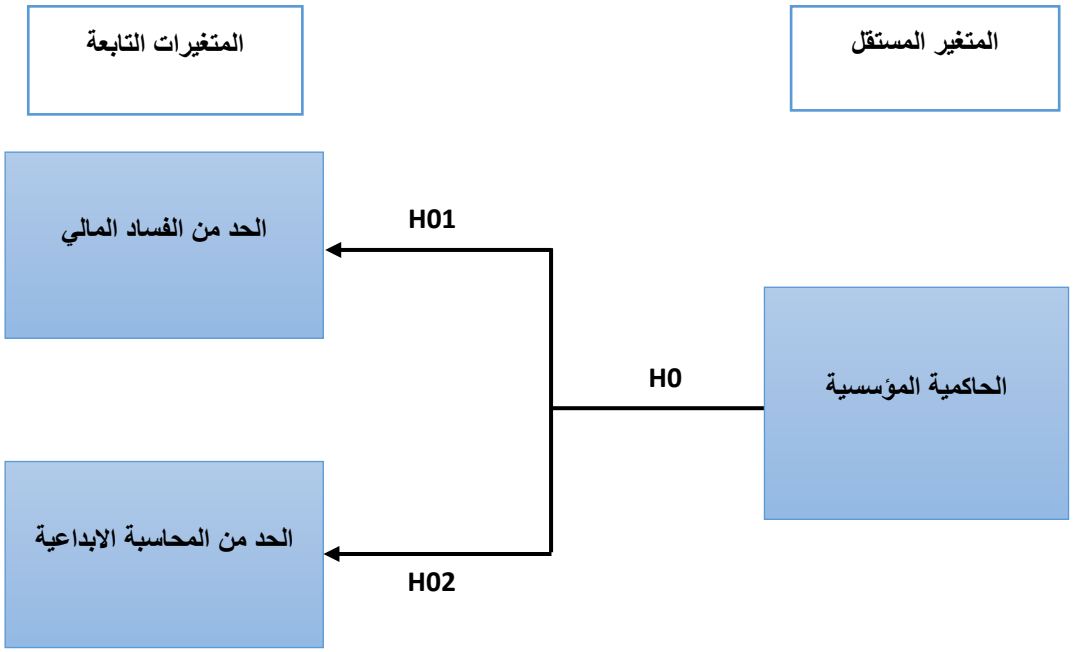

الشكل (1-1): أنموذج الدراسة

تصميم الأنموذج بالاستناد إلى الدراسات التالية:

(Paul, Francis & Ben-Caleb, 2020; Abueid, Shawar & Khmaisah, 2020; Olojede & Erin, 2021; Boateng, Wang, Ntim, & Glaister, 2021).

(عوادي، العمري، & عوادي، 2021: العامري، 2023).

1.8 حدود الدراسة

يمكن تقسيم حدود الدراسة الحالية إلى ما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في البنوك الاهلية العراقية.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2024/2023
- **الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الدراسة أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي والحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

1.9 محددات الدراسة

1. تطبق هذه الدراسة على البنوك الاهلية العراقية فقط، لذا لا يمكن تعميم نتائجها على القطاعات الأخرى.
2. تعتمد نتائج الدراسة الحالية على مدى تعاون المستجيبين وتجاوبهم في تقديم المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان.

1.10 التعريفات النظرية لمتغيرات الدراسة

الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance): هي القواعد والممارسات التي تحكم العلاقة بين المديرين والمساهمين في الشركة وكذلك أصحاب المصلحة كالموظفين والدائنين، كما أنها تمثل الإجراءات والعمليات التي يتم بموجبها توجيه المنظمة والتحكم فيها، وتساهم في النمو والاستقرار المالي من خلال دعم ثقة السوق، وسلامة السوق المالية والكفاءة الاقتصادية (OECD,2023). وهي مزيج من العمليات التي ينفذها مجلس الإدارة لإدارة ومراقبة أنشطة المؤسسة لتحقيق أهدافها (Katsamunska, 2016).

الفساد المالي (Financial corruption): هو عباره عن انحرافات مالية تكون من خلال مخالفة التعليمات الخاصة بالمؤسسات ودوائر الرقابة المالية (علي، 2021). كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "استخدام السلطة الراسخة لتحقيق مكاسب شخصية". أما تعريفها وفقا للأمم المتحدة هو " استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وبطريقة سيئة وغير اخلاقية " (دلير & مسعود، 2022).

المحاسبة الابداعية (Creative accounting): هي وصف للممارسات المحاسبية التي لا تعتبر غير قانونية ولكنها قد تكون خارجة عن المألوف إلى حد ما (Asif, Junaid, Hock, & Md Rafiqul, 2016).

الفصل الثاني
الاطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

2.2 المبحث الاول: الإطار النظري

2.2.1 المحاسبة الابداعية

2.2.1.1 مفهوم المحاسبة الإبداعية.

2.2.1.2 نشأة المحاسبة الإبداعية.

2.2.1.3 عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية.

2.2.1.4 اشكال المحاسبة الإبداعية.

2.2.1.5 دوافع المحاسبة الإبداعية.

2.2.1.6 اساليب المحاسبة الإبداعية.

2.2.2 الفساد المالي

2.2.2.1 مفهوم الفساد المالي.

2.2.2.2 انواع الفساد المالي.

2.2.2.3 اسباب الفساد المالي.

2.2.2.4 طرق واليات الحد من الفساد المالي.

2.2.2.5 الاثار المترتبة على الفساد المالي.

2.2.3 الحاكمية المؤسسية

2.2.3.1 مفهوم ونشأة الحاكمية المؤسسية.

2.2.3.2 أهمية الحاكمية المؤسسية.

2.2.3.3 أهداف الحاكمية المؤسسية.

2.2.3.4 خصائص الحاكمية المؤسسية.

2.2.3.5 محددات الحاكمية المؤسسية.

2.2.3.6 الاطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية.

2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة

2.3.1 الدراسات باللغة العربية

2.3.2 الدراسات باللغة الاجنبية

2.3.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

تناول الإطار النظري لهذه الدراسة موضوع المحاسبة الإبداعية؛ مفهومها وماهيتها واسبابها وعوامل ظهورها واشكالها ودوافعها واساليبها، كما ان هذا الفصل تناول موضوع الفساد المالي، وأيضاً موضوع الحاكمية المؤسسية، فضلاً عن تناوله للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية. للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها والنتائج التي توصلت إليها وتوضيح مدى الاستفادة منها؛ قامت الباحثة بترتيب الدراسات السابقة بحسب تاريخ النشر، حيث بدأت بالأحدث لكل من الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية.

2.2 المبحث الأول: الإطار النظري

2.2.1 المحاسبة الابداعية

2.2.1.1 مفهوم المحاسبة الابداعية

لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والخبراء تعريف مفهوم المحاسبة الابداعية، وقد تم وضع العديد من التعريفات لهذا المفهوم وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر والآراء بين هؤلاء الباحثين؛ حيث تم تعريفها على انها "نهج مبتكر في مجال المحاسبة يركز على استخدام التفكير الإبداعي والحلول الابتكارية لمواجهة التحديات المالية وتحقيق أهداف الشركة بطرق جديدة وفعّالة. تهدف المحاسبة الإبداعية إلى تحسين عمليات المحاسبة التقليدية من خلال تطبيق مفاهيم وتقنيات جديدة، مثل استخدام التحليل البياني والتنبؤ المالي، وتطوير أنظمة محاسبية مبتكرة لتحسين إدارة

التكاليف وزيادة الربحية. يتطلب هذا النهج تفكيرًا إبداعيًا وروح المبادرة للبحث عن حلول جديدة وتطبيقها بشكل فعّال لتحقيق أهداف الشركة وتعزيز تنافسيتها " (الخواري وجمعة، 2021).

وتعرف المحاسبة الابداعية بأنها: "العملية التي يستخدم بها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لإعداد الأرقام المسجلة في حسابات مؤسسات الأعمال" (المبيضين وعبد المنعم، 2010). وتعرف المحاسبة الابداعية أيضاً بـ: "الأداء غير السليم في اختيار السياسات المحاسبية واستغلال الفرص المتاحة والاحتيال يؤدي إلى قوائم مالية كاذبة ومضللة" (حمادة، 2010).

2.2.1.2 نشأة المحاسبة الابداعية.

بدأ تاريخ استخدام المحاسبة الابداعية للمؤسسات في سياق المبادئ والمعايير والقوانين المحاسبية الرسمية مع بداية الثورة الصناعية، حيث جرت عملية استخدامها، مع تطور الصناعة ونموها. خلقت الأساليب الحاجة إلى ما نسميه الآن المحاسبة الابداعية. ولهذا السبب من الضروري وجود موظفين ذوي خبرة. وفي ذلك الوقت كانت لكل مؤسسة الحرية الكاملة في اختيار المعايير المحاسبية التي تراها مناسبة، ولكن درجة استقلال الوظائف المحاسبية كانت محدودة (ثليب، 2015).

بالإضافة الى انه يقتصر السلوك المحاسبي على الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين الذين لهم الحق في تقييم الأصول وتقدير الدخل. وفي القرن الثامن عشر بدأت العديد من المؤسسات في الاندماج في مؤسسات كبيرة، مما خلق الحاجة إلى نظام محاسبي لمنع ومراقبة الأخطاء المحاسبية ومنع السرقة (Akpanuko & Umoren, 2018).

يعتبر عدم تناسق أساليب المحاسبة الابداعية في القرن التاسع عشر من أهم صفات المحاسبة في هذا القرن، وقد رافقت عملية تطوير وتنمية الإجراءات المحاسبية إجراءات خفية لمعالجة

البيانات المحاسبية ضمن مبادئ الإطار المحاسبي والقانون (Brief, 2014). فمن ناحية اخرى فإن تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة يعد المصدر الرئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية (الأطراف الخارجية) (Noor & Sopian, 2023).

2.2.1.3 عوامل ظهور المحاسبة الابداعية

من خلال الاطلاع على الدراسات ووفقا لدراسة سعيد (2021) وجدت الباحثة أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور المحاسبة الإبداعية وهي كما يلي:

1. **حرية اختيار المبادئ المحاسبية:** تسمح القوانين والسياسات المحاسبية للمؤسسات باتخاذ قرارات بشأن الأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار بين الأساليب المحاسبية المختلفة، مما يسمح للمؤسسة باختيار الطريقة التي تناسب أهدافها وتحقق أفضل أداء. على سبيل المثال في بعض البلدان قد تختار المؤسسات سياسات لتقليل تكاليف التعلم والتطوير والاستثمار فيها وتقليلها طوال دورة حياة المشروع.
2. **حرية التقديرات المحاسبية:** يتم إعداد بعض العمليات المحاسبية على درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وبالتالي يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات لأجل الوصول الى الاهداف التي تم تحديدها مسبقاً. على سبيل المثال تقدير قيمة الاصول الثابتة للمؤسسة، يمكن للمحاسبين استخدام طرق مختلفة لتحديد القيمة العادلة لهذه الاصول، مثل تقدير القيمة المستقبلية للأصول أو استخدام تقنيات تقدير مبنية على القيمة السوقية الحالية، هذا يتيح للمؤسسة إظهار قيمة أعلى للأصول وتحسين أداءها ومركزها المالي.
3. **توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:** يمكن أن يؤثر التحكم في توقيت بعض المعاملات على الفهم النهائي للحسابات والبيانات المالية. عندما تُمنح الإدارة الحرية في تنفيذ أنشطة معينة

عندما يكون ذلك مناسبًا، فإن تنفيذ هذه الأنشطة يمكن أن يتأخر أو يتسارع لتحقيق فوائد أو أهداف معينة. على سبيل المثال قد يكون لديهم حرية اختيار السنة التي يرغبون فيها ببيع مليون دولار مما يؤثر على الربح المحاسبي.

2.2.1.4 اشكال المحاسبة الابداعية

تعددت أشكال التلاعب بالحسابات وتباينت تصنيفاتها وفقاً لرؤية دارسي هذه الظاهرة، ولعل من أبرز الذين درسوا هذه الظاهرة الحلبي (2009) وفيما يلي عرض لأساليب التلاعب بالحسابات وأشكالها:

1. المحاسبة: المحاسبة هي عملية الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية معينة لتحقيق الأهداف المرجوة إذا كانت هذه الأنشطة مبنية على مبادئ محاسبية مقبولة.
2. إدارة الدخل: تشير إدارة الضرائب إلى مساهمة الإيرادات في تحقيق هدف تحدده الإدارة مسبقاً أو يتم تقديره عن طريق التحليل المالي أو يتم تحديده بما يتماشى مع خطط عمل محددة.
3. تلطيف صورة الدخل: هو تبسيط بيان الدخل عن طريق نقل الأموال بين فترات مختلفة اعتمادًا على المستوى، وتقسيم الأموال بين السنوات ذات الأداء الجيد ونقل الأموال بين السنوات ذات الأداء الضعيف، وهذا شكل من أشكال التلاعب يهدف إلى خفض الإيرادات والاحتفاظ بها كاحتياطي ضد الأداء الضعيف بمعامل.
4. التلاعب بالتقارير المالية: يعرف التلاعب بالقوائم المالية بأنه تقديم معلومات كاذبة عمداً أو حذف أو إخفاء قيم معينة في البيانات المالية بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، ويعتبر مثل هذا التلاعب عملاً غير قانوني.

5. ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية: تتضمن المحاسبة الابداعية استخدام ممارسات تختلف عن الممارسات المحاسبية التقليدية أو القياسية. وتتميز المحاسبة الإبداعية باستخدام أساليب حديثة ومعقدة للحصول على منافع ملموسة من خلال تشويه قيم الاستخدام والدخل.

2.2.1.5 دوافع استخدام المحاسبة الابداعية من قبل الادارة

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الإدارة تسارع إلى اعتماد أساليب المحاسبة الابداعية، ولعل من أهم الأسباب هو إعطاء الانطباع بأن المؤسسة في وضع مالي أفضل مما هي عليه في الواقع، كما أن نشر النتائج المحاسبية يوفر طريقاً بديلاً للأساليب المحاسبية وقياس ومقارنة ونشر المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال استخدام البيانات المحاسبية، ونلخص بعض أهم دوافع المحاسبة الإبداعية فيما يلي (الخواري وجمعة، 2021):

- تعظيم القيمة السوقية: إن استخدام أساليب المحاسبة الابداعية يمكن أن يكون له أثر إيجابي على سمعة المؤسسة، حيث أنها تهدف إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي زيادة قيمتها السوقية.
- الحصول على التمويل: تستخدم المؤسسات أساليب المحاسبة الابداعية لزيادة قيمة رأس المال وهذا يؤثر على تحليل الوضع المالي الذي يقوم به البنك عند منح القروض، مما يساهم في اتخاذ قرارات ائتمانية أفضل.
- التلاعب الضريبي: يستخدم الخصم الضريبي لتقليل الضرائب المحصلة عن طريق تخفيض الأرباح والدخل وزيادة الإيرادات من خلال استخدام أساليب المحاسبة الابداعية لتخفيض الضرائب.

- تجنب التكلفة السياسية: يمكن استخدام المحاسبة الإبداعية لتجنب وتقليل الأرباح لتجنب تكاليف السياسات التي قد تفرضها الحكومة على المؤسسات، مثل زيادة الضرائب أو فرض المزيد من الأجور.
- الحصول على مكافآت للمديرين: يتم تشجيع المديرين على اعتماد أساليب المحاسبة الابداعية لزيادة الأرباح وبالتالي الحصول على مكافآت أعلى، خاصة إذا كانت المكافآت مرتبطة بأداء المؤسسة والأرباح التي تحققها.

2.2.1.6 اساليب المحاسبة الابداعية

تتعدد طرق استخدام المحاسبة الإبداعية وتختلف تبعاً للأهداف المراد تحقيقها، بدءاً من التأكيد على اختيار واستخدام أساليب محاسبية معينة إلى تحسين أو تحليل أو استخدام المعلومات المقدمة، بما في ذلك تحقيق الغرض المقصود أو المتوقع من الإدارة المالية. تعتبر المحاسبة الإبداعية أسلوب مالي يتعمد عرض الأموال وتزييف الحقائق بهدف تضليل المستخدمين الاعتماد على الحلول الحديثة والشاملة والمبتكرة لتحقيق الأهداف المشروعة. وفي هذه الدراسة نتحدث عن أساسيات المحاسبة الإبداعية (بن عبد العزيز ومنصوري، 2017).

1. اختيار السياسة المحاسبية: حيث يمكن للمؤسسة ان تختار السياسة المحاسبية التي تفضلها من بين الوسائل المحاسبية الموجودة، مما يمكنها بتشكيل صورة جيدة حول الوضع المالي لها. على سبيل المثال يُسمح في بعض البلدان اختيار سياسة حذف نفقة التطوير أو استهلاكها على حساب عمر المشروع.
2. تقييم الأصول والتنبؤ: يمكن إثبات المحاسبة الإبداعية من خلال تقييم الأصول والتخطيط بدلاً من استخدام مدخلات محددة تمنح المحاسب الإبداعي القدرة على استخدام التخطيط سواء تم التخطيط داخليًا أو بمساعدة خبراء خارجيين.

3. الصفقات الاصطناعية: يمكن استخدام المعاملات الوهمية لإنشاء ميزانيات أو تحويل الأرباح بين الفترات المحاسبية، بما في ذلك المعاملات المرتبطة بطرف ثالث. على سبيل المثال يمكن بيع العقارات بدلاً من تأجيرها للحصول على مكاسب مالية.
4. توقيت الصفقات: تستخدم الفترة المحاسبية لتحديد الربح أو الخسارة المستحقة لسنة معينة حتى يتمكن المحاسب من الوفاء بالتزاماته، قد يكون هذا مفيدًا لتجنب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية.

تلاحظ الباحثة أن الاستخدام غير القانوني أو غير المصرح به لأساليب المحاسبة الابداعية يمكن أن يؤدي إلى مشكلات قانونية ومتعلقة بسمعة المؤسسة، ويمكننا تلخيص أساليب المحاسبة الابداعية في البيانات المالية في الجدول أدناه:

الجدول (1-2)

أساليب المحاسبة الابداعية في البيانات المالية

الرقم	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع بينما عملية البيع لاتزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة مثل العلامة التجارية	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات تمويلية أو استثمارية أو العكس
2	تسجيل ايراد مزيف (غير محقق)	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية	يمكن للمؤسسات تغطية تكاليف تطوير رأس المال وتسجيلها كتدفقات نقدية استثمارية خارجة بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية.
3	زيادة الايرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في اسعار السوق للاستثمارات المتداولة	من الممكن التلاعب بالتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتجنب الضرائب جزئيًا
4	نقل المصاريف إلى فترة مالية سابقة أو لاحقة	عدم الافصاح عن بنود النقدية المقيدة	التلاعب بالأرباح من العمليات الجارية عن طريق إزالة بنود لمرة واحدة والفشل في تصنيف الأسهم التي تملكها المؤسسة كمصالح تجارية.

الرقم	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
5	الاخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	عدم الكشف عن الديون المتعثرة	---------
6	نقل الايرادات الجارية إلى فتره مالية لاحقة	تغير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الاجل	---------
7	نقل المصروفات المترتبة على المؤسسة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة	عدم ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن الالتزامات قصيرة الاجل	---------
8	---------	اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري	---------
9	---------	الحصول على قروض طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية	---------

المصدر: سعيد (2022)

2.2.2 الفساد المالي

2.2.2.1 مفهوم الفساد المالي

إن مفهوم الفساد هو مجموعة من السلوكيات غير الأخلاقية التي ترتكبها فئة معينة من الناس والتي تتنافى تماماً مع الأعراف الأخلاقية المتعارف عليها في البيئة المحيطة بهؤلاء الأشخاص. وتتناقض هذه التصرفات بشكل أساسي مع التقاليد والعادات والثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع. كما أن هناك العديد من التعريفات التي تتناول موضوع الفساد، حيث تختلف هذه التعريفات باختلاف السياق (القانوني، السياسي، الاقتصادي) ومن هذه التعريفات عرف البنك

الدولي الفساد بأنه "فرض أعباء بشكل غير لائق على الإدارة من أجل الحصول على المنافع." كما عرفته مؤسسة الشفافية الدولية بأنه "استخدام السلطة الراسخة لتحقيق مكاسب شخصية". أما تعريفها وفقا للأمم المتحدة هو " استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وبطريقة سيئة وغير اخلاقية " (دلير & مسعود، 2022). أما بارزان (2022) فقد عرّفها بأنها "استخدام السلطة لغرض الحصول على مكاسب أو منفعة شخصية، ويشمل ذلك أي شكل من أشكال الرشوة ضد الموظفين ". ولا يمكن أن يقتصر الفساد على نظام سياسي معين؛ فهو يتغلغل في جميع دول العالم، سواء كان لديها نظام سياسي رئاسي أو برلماني أو ديمقراطي أو استبدادي. وتنبع خطورة هذا الوباء من أنه يسبب العنف ضد حقوق الآخرين وحرياتهم، فضلا عن أنه يؤدي إلى حياة زائفة لبعض القوى التي لا تتاح لها الفرصة لزيادة الإنتاج ولا تستطيع تحقيق التنمية وإنها مشكلة خطيرة للغاية حيث يُنظر إليها على أنها عامل مهم في الأداء الاقتصادي غير الكافي وعقبة رئيسية أمام الحد من مشاكل الفقر والبطالة (Erum & Hussain, 2019).

2.2.2.2 انواع الفساد المالي

لقد اتفقت العديد من الدراسات السابقة على تصنيف انواع الفساد المالي إلى نوعين كما يلي (ابراهيم & حاجم، 2016):

- **الفساد من حيث الحجم**

ويمكن تقسيمة إلى:

1. **الفساد الاصغر:** هو ما يفعله الإنسان من فساد دون التعاون مع الآخرين. ولذلك فإن هذا النوع من الفساد ينتشر أيضاً بين صغار الموظفين من خلال انتشار الفساد الظاهر بين الناس.

2. **الفساد الاكبر:** هو نوع من انواع الفساد الذي يقوم به الرؤساء التنفيذيون لتحقيق مكاسب شخصية، وهو المسار الأكثر خطورة لأنه يكلف الحكومة الكثير من المال.

- **الفساد من حيث الانتشار**

وقسم إلى نوعين كما يلي:

1. **الفساد الدولي:** هذا النوع من الفساد يحدث بين الدول على المستوى العالمي وينتج عن فتح الحدود بين الدول وفي ظل اقتصاد حر.
2. **الفساد المحلي:** هذا النوع من الفساد يقتصر على دولة واحدة وعدد قليل من المجتمعات وأماكن أصغر.

2.2.2.3 اسباب الفساد المالي

يمكن ذكر أسباب عملية الفساد المالي كما يلي (Ghader & Abd Alhusyn, 2022):

1. **أسباب سياسية:** وهو غياب الحريات والديمقراطية في مؤسسات المجتمع المدني.
2. **أسباب اجتماعية:** وتتمثل بنتائج الحروب وأثارها على المجتمع والطائفية والعشائرية وتأثيراتها.
3. **أسباب اقتصادية:** وتتمثل بالأوضاع الاقتصادية السيئة والتي تشجع على الممارسات الفاسدة بسبب التكاليف المعيشة المرتفعة.
4. **أسباب إدارية:** وتتمثل في تعقيد الإجراءات وعدم وضوح التشريعات وعدم العمل بها وعدم الاعتماد على الكفاءات البشرية الجيدة في كافة جوانب العملية الإدارية.

2.2.2.4 طرق وآليات الحد من الفساد المالي

وبحسب إبراهيم وحاجم (2016)، يجب أن تكون هناك طريقة حديثة ومعاصرة لمكافحة الفساد على المدى القصير والطويل حسب المستوى المحلي. وبينما يرى البعض في مجال مكافحة الفساد

أن الطريق الرئيسي لمحاربة الفساد هو التنمية الاقتصادية، يؤكد البعض الآخر على وجوب الولاء للحكومة لمحاربة الفساد الاقتصادي. هناك العديد من الخطوات التي يمكن أن تمر بها طرق وآليات مكافحة الفساد:

1. يجب فرض عقوبات صارمة وشديدة على مرتكبي الفساد بمختلف طرقه لمنع أنواع الفساد الأخرى.
2. تبسيط الاجراءات الادارية وتخفيض القوانين واللوائح.
3. جعل جميع المؤسسات الحكومية التي تخدم الجمهور بشكل مباشر شفافة.
4. توسيع دور مؤسسات المجتمع المدني من اجل المساهمة في كشف قضايا الفساد وفضحها.
5. تحديد مستويات الاجور والرواتب للوظائف التي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين.
6. الابتعاد عن اسلوب الحكم المطلق من خلال تفعيل قواعد خاصة وصارمة.

2.2.2.5 الاثار المترتبة على الفساد المالي

اشارة دراسة ياسين وحسين (2021) الى انه يمكن تقسيم الاثار المترتبة على ظاهرة الفساد المالي إلى آثار اقتصاديه وسياسية واجتماعية كما يلي:

- **الآثار الاقتصادية:** تعلق بالتأثيرات التي يمكن أن تحدثها الأحداث أو السياسات الاقتصادية على الاقتصاد بشكل عام، وعلى الأفراد والمؤسسات بشكل خاص، هذه الآثار يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية وقد تشمل:

أ. يؤدي هروب المستثمرين من البلاد إلى فقدان الوظائف وزيادة الفقر والبطالة.

ب. ينبغي استثمار ما فقد من المال العام والموارد في مشاريع اقتصادية تخدم الوطن والشعب.

ج. البطالة.

د. الدخل المتدني.

هـ. توزيع الناتج المحلي بطريقة غير عادلة.

- **الآثار السياسية:** تشير إلى التأثيرات التي يمكن أن تحدثها القرارات السياسية والتغيرات في السياسات على المجتمع والدولة، يمكن أن تشمل هذه الآثار:

أ. هيكل الدولة، السياسات الحكومية، السياسات الاقتصادية وإلخ. الانعكاسات السياسية على مشكلة الفساد من حيث غالبًا ما تتميز الدكتاتوريات بانتشار الفساد على نطاق واسع.

ب. الانعكاسات المتعلقة بعواقب الفساد وأثره على النظام الحكومي والأمن السياسي والنمو الاقتصادي؛ لأن الفساد يمكن أن يضعف النظام السياسي في الحكومة بسبب عدم ثقة الناس في الحكومة.

- **الآثار الاجتماعية:** تعكس التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الأحداث والسياسات على المجتمع والعلاقات الاجتماعية، هذه الآثار قد تشمل:

أ. فقدان الثقة في أجهزة الدولة بشكل عام.

ب. عدم فهم العدالة الاجتماعية لدى المواطنين والموظفين في المؤسسات الحكومية المختلفة، مما يخفي الفساد في هذه المؤسسات.

ج. الاستهتار بمصالح الدولة ورموزها.

2.2.3 الحاكمية المؤسسية

2.2.3.1 مفهوم الحاكمية المؤسسية

من خلال مراجعة الدارسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يمكننا استعراض بعض التعريفات التي تناولت مفهوم الحاكمية المؤسسية كما يلي:

- عرفها (براق وباواضح، 2018) بانها مجموعة من الأساليب لتخطيط وتدقيق الأداء المالي للمؤسسات بما يحسن مصالح المساهمين وإدارة المؤسسة ووضعها المالي.

- في تعريف اخر لـ Tashkandi (2023) فقد اكد على ان الحاكمية المؤسسية هي القواعد واللوائح والمعايير التي تنظم التشغيل الفعال والكفء للمؤسسات وتحمي حقوق أصحاب المصلحة وتضمن الشفافية.
- بالإضافة إلى ما سبق فقد عرف Ismail et al. (2023) الحاكمية المؤسسية هي نظام وعملية وقانون يضمن الالتزام بالشفافية والأمانة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الحاكمية المؤسسية يمكن للباحثة الاشارة إلى ما يلي:

- أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يتم تطبيقه على مؤسسات القطاع العام.
- يشير مفهوم الحاكمية المؤسسية إلى إنشاء الحدود والضوابط التي توفر السيطرة على القضايا المشتركة داخل المؤسسة.
- يحدد مفهوم الحاكمية المؤسسية شروط العلاقة بين الإدارة من جهة والأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى.
- تهدف الحاكمية المؤسسية إلى حماية ممتلكات وحقوق الآخرين وتحقيق أقصى قدر من الرفاهية بالإضافة إلى دعم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والحفاظ عليها.

2.2.3.2 أهمية الحاكمية المؤسسية

إن التنفيذ الفعال لمفهوم الحاكمية المؤسسية يساعد في مكافحة مشكلة الفساد المالي التي تعتبر من أكبر معوقات تنمية الدول، وذلك من خلال نشر المعلومات بطريقة واضحة وشفافة وتحسين أداء الدول وتدقيق اللاعبون الرئيسيون في عالم الأعمال، حيث يكون أداء المديرين التنفيذيين للمؤسسة ومجالس الإدارة هو الأهم وأداء المدققين الخارجيين والضغوط والإجراءات التي

قد يواجهونها والتي قد تؤثر على العمليات التجارية استقلالهم وجودة عملها ومجلس إدارتها وهيئاتها الإدارية، وهذا يسمح لهم بجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ودفع رأس المال إلى خارج البلاد (عز الدين وخالد، 2020). ونظراً لأهمية الحاكمية المؤسسية فيمكننا أن نتناول أهميتها بالتفصيل على مستوى ثلاث فئات: المجتمع ككل، والمؤسسة، والمساهمين، وذلك على النحو التالي (حسياني، 2015):

اولاً: أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المجتمع

الحاكمية المؤسسية تعتبر أساسية لاستقرار وتطور المجتمع بأكمله، إليك بعض الأسباب التي تبرز أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المجتمع:

أ. محاربة الفساد داخل المؤسسات والحد منه.

ب. رفع مستوى النزاهة والاستقامة لكافة العاملين داخل المؤسسات بكافة مستوياتهم الادارية.

ج. الحد من وجود أية اخطاء متعمده أو غير متعمده ومنع استمرارها.

د. منع الانحرافات واستمرارها.

هـ. الحد من الأخطاء عن طريق استخدام الانظمة الرقابية.

و. الاستفادة من انظمة الرقابة والمحاسبة.

ز. الوصول إلى فعالية عالية لمدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من انهم يتمتعوا بدرجه عالية من الاستقلالية.

ثانياً: أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المؤسسة

الحاكمية المؤسسية تعتبر عاملاً أساسياً لنجاح واستدامة أي مؤسسة، إليك بعض الأسباب التي تبرز أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المؤسسة:

أ. وضع أسس واضحة للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس إدارتها والاطراف ذو العلاقة وتوضيح حقوق وواجبات كل طرف.

ب. وضع إطار تنظيمي يمكن عن طريقة معرفة أهداف المؤسسة وكيفية تحقيقها عن طريق توفير الحوافز المناسبة للعاملين والادارة وتحفيزهم نحو تحقيق هذه الأهداف.

ج. جذب المستثمرين لتمويل المشاريع من خلال الانفتاح على الاسواق العالمية.

د. ضمان حماية حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة ثقتهم.

ثالثاً: أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المساهمين

الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً حاسماً في حماية مصالح المساهمين وضمان تحقيق الأهداف المشتركة بشكل عادل وفعال، إليك بعض الأسباب التي تبرز أهمية الحاكمية المؤسسية على مستوى المساهمين:

أ. ضمان كافة حقوقهم مثل التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات التي من الممكن تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل.

ب. الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة لمساعدة المساهمين في تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات.

2.2.3.3 أهداف الحاكمية المؤسسية

يهدف مفهوم الحاكمية المؤسسية إلى مراقبة الأداء المالي والإداري والامتثال للقوانين والسياسات المعمول بها، ووفقاً لدراسة ابو سرعة (2016) يمكننا التعبير عن هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. الشفافية والإفصاح في التقارير والمعاملة العادلة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

2. الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في المؤسسة.
3. المساعدة على التزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات المرسومة.
4. حماية الغير وتعظيم عوائدهم.
5. توفير رؤية واضحة للمديرين من اجل استخدامهم الموارد المتاحة بالمؤسسة وتجنب الوقوع في أي مشاكل مالية.
6. تخفيض حجم الصعوبات التي من الممكن ان يواجها النشاط العادي للمؤسسة عن طريق ابتكار استراتيجيات جديدة من اجل مواجهة التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة.
7. جذب استثمارات جديده منخفضة التكلفة سواء كانت محلية أو دولية وذلك عن طريق توفير الطمأنينة للمستثمرين من أن الموارد سوف يتم الحفاظ عليها واستخدامها بشكل سليم.
8. منع الاستغلال غير السليم للنفوذ المتاح من اجل تحقيق منافع غير مشروعة والمتاجرة بمصالح المؤسسة والمساهمين.
9. زيادة ثقة المستخدمين بالقوائم المالية والعمل على خفض فجوة التوقعات مع المدقق الخارجي.

2.2.3.4 خصائص الحاكمية المؤسسية

يرتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بسلوكيات الفئات ذوي العلاقة بمؤسسات الأعمال، لذلك فان هنالك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق هدف تطبيق هذا المفهوم وهي كما يلي (وهاب & مكشتي، 2022):

- **الانضباط:** الالتزام بإتباع السلوك الأخلاقي السليم.
- **الشفافية:** الافصاح عن كل ما يحدث داخل المؤسسة بشكل واضح وحقيقي.

- **الاستقلالية:** الابتعاد عن أي تدخلات وتأثيرات غير ضرورية.
- **المساءلة:** القدرة على تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية.
- **المسؤولية:** هي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذو العلاقة بالمؤسسة.
- **العدالة:** احترام حقوق الغير ذو الصلة بالمؤسسة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** هي مجموعة الانشطة التي تختص بقياس وتحليل الاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال وتوصيل تلك المعلومة للفئات والطوائف المختصة لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الاداء الاجتماعي للبنك.

2.2.3.5 محددات الحاكمية المؤسسية

يمكن تصنيف محددات الحاكمية المؤسسية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية كما يلي (مالطي، 2020):

1) محددات داخلية

وهي تشمل المحددات التالية:

- القواعد والمعايير والاسس التي تحدد طريقة القرارات التي تتم داخل المؤسسة.
- ضمان حقوق صغار المستثمرين.
- مساعدة المشروعات للحصول على التمويل المناسب وتحقيق الأرباح.
- توفير فرص عمل جديدة.

2) محددات خارجية

وتشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويحتوي على المعايير والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي الذي تعمل عن طريقة المؤسسات، يمكن تلخيص هذه المحددات فيما يلي:

- القوانين والتعليمات التي تنظم العمل داخل السوق.
- وجود نظام مالي سليم يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب لتشجيع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية.
- كفاءة الدوائر والأجهزة وذلك من خلال الرقابة الشديدة على المؤسسات والتحقق والتأكد من سلامة المعلومات التي يتم نشرها.
- ضمان التزام افراد المؤسسة بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي يتم من خلالها ضمان كفاءة السوق.

2.2.3.6 الاطراف المعنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية

هناك العديد من الاطراف التي يمكن ان تتأثر في التطبيق السليم لقواعد الحاكمية المؤسسية ومن خلالها تحدد مدى نجاح أو فشل تطبيقها، كما يلي (حبيبية، 2019):

- **المساهمون:** إنها فئة توفر رأس المال من خلال أصولها لكسب العائد المناسب على استثماراتها. وبما أنهم يلعبون دورًا مهمًا في الممارسة العملية، فإن لهم أيضًا الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم. وبما أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحويل المديرين إلى مديرين أكفاء وذوي خبرة ولديهم المعرفة الكافية بالمخاطر المالية، فإن اختيار مجلس إدارة فعال يمكنه تحمل كافة المسؤوليات وتوجيه المؤسسة على الطريق الصحيح والقضايا التي تتعرض لها المؤسسة وكذلك تعيين المدققين الداخليين.
- **مجلس الإدارة:** وهي الهيئة التي تمثل المساهمين، يجب أن يضمن هيكل الحاكمية المؤسسية رؤية جيدة للمؤسسة ومراقبة جيدة لإدارة المؤسسة، وهذا يعني أنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بناءً على معلومات كافية وحسن الخلق وبما يحقق مصلحة

المؤسسة. أثناء الحصول على معلومات دقيقة ومهمة، يجب على مجلس الإدارة أيضًا الالتزام بالقواعد واللوائح مع مراعاة المعاملة المناسبة لجميع المساهمين.

- **الادارة:** وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة ورفع تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى مسؤولية الشفافية في تقديم المعلومات المفصح عنها للمساهمين فهي مسؤولة أيضاً عن زيادة أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها. إن الواجب الأساسي لمدير المؤسسة هو إدارة وتنفيذ جميع المهام اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، ويتم ذلك من خلال التقارير الدورية التي ترفع إلى مجلس الإدارة والتي تحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة، ولذلك يمكن للمدير أن يلعب دورًا مهمًا للغاية حيث يكون مسؤولاً عن مصالح المؤسسة وبالتالي عن مصالح الأطراف المعنية.
- **أصحاب المصالح:** هي مجموعة من الأطراف التي لها مصلحة في المؤسسة مثل العملاء والموظفين والموردين والدائنين، ويجب أن نؤكد على أن هذه الأطراف لها مصالح شخصية قد تتعارض وتختلف أحيانا عن مصالح الآخرين، بينما الدائنون الذين يهمهم قدرة المؤسسة على سداد ديونها مثل الموظفين الذين يهتمون بقدرات المؤسسة.

2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة

تعد مراجعة الأدبيات مهمة في إنشاء إطار للدراسات البحثية لأنها تساعد في تحديد اتجاهات البحث المهمة وتبني على المصادر العلمية السابقة التي تزود الباحثين بالتوجيه والإرشاد حول كيفية تطبيقها على الآخرين. كما أنه يزيد من فهمنا للمفاهيم المرتبطة بمتغيرات البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية. ولهذا الغرض استعرضت الدراسة مجموعة من الدراسات الحالية التي تناولت موضوع البحث.

2.3.1 الدراسات باللغة العربية

1- دراسة **(العامري، 2023)** بعنوان: **"أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في السوق السعودي "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة المؤسسات على خفض الأداء المحاسبي في السوق المالية السعودية. ولهذا الغرض تم استخدام نموذج الأداء (بنيش، 1999) لتحديد الأداء المحاسبي لعينة مكونة من (100) مؤسسة متداولة في السوق المالية السعودية، كما تم تحديد مؤشراً إدارياً لقياس مستوى برامج الحوكمة. أظهرت نتائج المسح أن (36) من أصل (100) مؤسسة تقوم بالمحاسبة الإبداعية حسب النموذج المستخدم، كما أن نسبة الإدارة في المؤسسات التي شملتها الدراسة (48) تزيد عن (80%). كما أظهرت النتائج أن مستوى ضمان حوكمة المؤسسات والممارسات المحاسبية للمؤسسات التي شملتها الدراسة كان له تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الممارسات المحاسبية. كلما ارتفع مستوى حوكمة المؤسسات، زاد تأثر أداء مؤسسات المحاسبة من خلال استخدام البيانات المالية. وقد لعب حجم مجلس الإدارة دوراً هاماً في انخفاض الممارسات المحاسبية الإبداعية، يليه التغيير في استقلالية مجلس الإدارة، ثم التغيير في ملكية مجلس الإدارة، وأخيراً الاختلاف في قادة مجلس الإدارة. وتتكون من المديرين والمدير العام. وبناء على هذه النتائج تم تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في الحد من الممارسات المحاسبية القائمة على الخبرة من خلال الحوكمة التنظيمية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

2- دراسة **(عوادي، العمري & عوادي، 2021)** بعنوان: **" استخدام آليات حوكمة المؤسسات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجمع صيدال"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة استخدام اساليب حوكمة المؤسسات في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري للدراسة على مجمع صيدال للأدوية خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2019، بحيث تم استعمال نموذج كوثاري 2005 لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في مجمع صيدال من خلال المستحقات الاختيارية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تصميم أداة الدراسة المتمثلة باستبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSSv25 وذلك لإظهار العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات والممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية. وتوصلت الدراسة نتائج عديدة منها أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية السلبية في مجمع صيدال خلال السنوات 2010–2019 من فترة الدراسة عن طريق استعمال المستحقات الاختيارية، ويعود السبب لعدم فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في السنوات الأولى من جهة والتغير في النظام المحاسبي من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على فعالية استخدام آليات حوكمة المؤسسات الداخلية والخارجية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية داخل مجمع صيدال في الجزائر, كما اوصت بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات الجزائرية.

3- دراسة **(الغرياني، 2021)** بعنوان: "**واقع دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي: (دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي)**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أهم وسائل حوكمة الشركات (لجنة المراجعة ولجنة المكافآت) في تقليل الفساد المالي في المؤسسات الليبية من ناحية، وبيان مستوى خطورة

الفساد المالي على المؤسسات. مما له أثر سلبي على استدامتها من ناحية أخرى. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك من خلال إجراء استطلاع لتسليط الضوء على آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والبنوك بديوان المحاسبة الليبي، باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة. يذاكر. بلغ عدد المشاركين (30) موظفاً، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات التي تم الحصول عليها والتي بلغت (29) استبانة، وتتكون من عدد من الأسئلة المتعلقة بمدى لمساهمة (لجنة المراجعة ولجنة المكافآت) بشكل إيجابي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وقد حصلت هذه الدراسة على العديد من النتائج أهمها أن لجنة المراجعة تلعب دوراً في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في القيام بواجباته، والمساءلة المالية أمام المساهمين. كما تساهم لجنة المراجعة في فحص أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات، وخفض تكاليف الوكالة، ودعم استقلالية المراجعين (الداخليين والخارجيين). أما بالنسبة لمساهمة لجنة المكافآت في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، فيتمثل دورها في تقييم طبيعة ومبلغ التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين، بالإضافة إلى أنشطتها لتجنب تضارب المصالح بين المديرين والمسؤولين. المساهمين، وخلق دوافع العمل للعاملين وتأكيد قيمة التقاعد لهم. كما اوصت هذه الدراسة أنه يجب على كافة المؤسسات الليبية سواء كانت مالية أو غير مالية تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل أدواتها، كما يجب على الجهات المسؤولة في ليبيا مكافحة الفساد المالي بمختلف الطرق من أجل القضاء على الفساد المالي. الحفاظ على المؤسسات واستدامتها، والحفاظ على الموارد الحالية والمستقبلية للدولة.

4- دراسة **(الججاوي والزرفي، 2018)** بعنوان: **أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الأحتيال بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل**

هدفت هذه الدراسة الى أقتراح دليل استرشادي لاليات وقواعد الحوكمة في المؤسسات البلدية يساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب في نشاط هذه المؤسسات في محافظة بابل / العراق. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بوساطة المصادر لتحقيق اهداف البحث ، اما في الجانب العملي فقد استندت الى المنهج الوصفي التحليلي, بوساطة عرض ودراسة القوانين والتشريعات والانظمة والمعايير الدولية والادلة المحلية ودراسة وتحليل البيانات المالية لعينة البحث فضلا عن المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية. وايضاً استندت الدراسة على فرضية مفادها ان تطبيق مبادى وقواعد الحوكمة في المؤسسات البلدية يؤدي الى المساهمة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها هناك ضعف واضح في انظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات البلدية بسبب اختراقها من قبل الأدارة والموظفين. وكما اوصت الدراسة على تعزيز انظمة الرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب الكبيرة التي تتعرض لها المؤسسات البلدية وتبني الإطار المقترح لحوكمة المؤسسات البلدية الذي يساعد في تحقيق الأهداف وتطوير الخدمات البلدية المقدمة.

5- دراسة **(مناع & لحسن، 2018)** بعنوان: **دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، والتي تؤدي إلى التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية، من أجل هذا تم دراسة أهم اللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، والمتعلقة بالإفصاح وشفافية المعلومات المالية لإبراز الدور الفعال لهذه الهيئة في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية وتوصلت الدراسة

إلى أن جودة المعلومات في الأسواق المالية ترتبط بمصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهذا ما سيعود بالمنفعة للمستخدمين؛ ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، خاصة وأن ضمان جودة هذه التقارير يضمن جودة المعلومات المفصح عنها في صلبها، كما اوصت هذه الدراسة بتطبيق مختلف المبادئ والإجراءات من قبل الشركات المدرجة لتزويد السوق بالمعلومات الجيدة والموثوق بها، على رأسها مبادئ الإفصاح والشفافية التي تعد الأهم لتحقيق ذلك.

2.3.2 الدراسات باللغة الاجنبية

1- دراسة **(Olojede & Erin, 2021)** بعنوان:

"Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: The role of accounting regulation"

"آليات حوكمة المؤسسات والممارسات المحاسبية الإبداعية: دور التنظيم المحاسبي"

تناولت هذه الدراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات على ممارسات المحاسبة الإبداعية في نيجيريا بعد إقرار قانون مجلس التقارير المالية في نيجيريا (FRCN) لعام 2011. وباستخدام عينة مكونة من 70 مؤسسة، قام الباحثون بدراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات على ممارسات المحاسبة الإبداعية. الممارسات المحاسبية خلال فترة ما قبل قانون FRCN (2005-2010) وفترة ما بعد قانون FRCN (2012-2017) تحليل البيانات باستخدام مقدرات الانحدار والتباين. تظهر النتائج أن آليات حوكمة المؤسسات فعالة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وقد تحسنت بشكل ملحوظ مع صدور قانون FRCN في عام 2011. وخلصت الدراسة إلى أن التدخل التنظيمي يساعد على إنشاء آليات فعالة لحوكمة المؤسسات، وبالتالي الحد باستمرار من الممارسات المحاسبية الإبداعية. وتسلط النتائج التي تم الحصول عليها الضوء على دور الجهات التنظيمية، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأنشطة حوكمة المؤسسات.

2- دراسة **(Al-Olimat & Al Shbail, 2021)** بعنوان:

"The mediating effect of external audit quality on the relationship between corporate governance and creative accounting"

"الأثر الوسيط لجودة التدقيق الخارجي على العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمحاسبة الإبداعية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة التدقيق الخارجي على العلاقة بين حوكمة المؤسسات والابتكار المحاسبي في مؤسسات القطاع العام الأردني. تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق أهداف البحث، وتألف مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات القطاع العام الأردني المدرجة في بورصة عمان لعام 2019. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق الخارجي ومبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الصناعية الأردنية، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة المؤسسات الصناعية باستغلال العلاقة التكاملية الإيجابية بين جودة التدقيق الخارجي ومبادئ الحوكمة المؤسسية للوصول إلى الهدف المشترك للحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية. وقد اوصت الدراسة بضرورة دراسة حوكمة المؤسسات والمحاسبة الابداعية في قطاعات اخرى.

3- دراسة **(Boateng, Wang, Ntim & Glaister, 2021)** بعنوان:

"National culture, corporate governance and corruption: A cross-country analysis"

"الثقافة الوطنية وحوكمة المؤسسات والفساد: تحليل شامل للدول"

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التفاعل بين الثقافة الوطنية وحوكمة المؤسسات والفساد. وباستخدام مجموعة بيانات من 149 دولة، تشير النتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة إلى أن جودة ممارسات حوكمة المؤسسات تقلل من مستويات الفساد. وتشير النتائج أيضا إلى أن ثلاثة أبعاد ثقافية، وهي مسافة السلطة والفردية والتسامح، تخفف من العلاقة بين الفساد الحكومي. تظهر

نتائج الدراسة أن الحكومة المركزية والثقافة الوطنية تفسران مستوى الفساد في المجتمع، حيث تبدو الثقافة الوطنية أكثر أهمية من جودة الحكومة المركزية.

4- دراسة **(Abueid, Shawar & Khmaisah, 2020)** بعنوان:

"Institutional Governance and Its Role in Reducing Financial and Administrative Corruption in Islamic Banks Operating in the City of Hebron"

"الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك الإسلامية العاملة في مدينة الخليل"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور حوكمة المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك الإسلامية في مدينة الخليل. وتم تطوير استبانة للإجابة على أسئلة البحث وتوزيعها على كافة العاملين في البنوك الإسلامية لمدينة الخليل. وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة المؤسسات تلعب دورا هاما في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك الإسلامية في مدينة الخليل. وأوصت الدراسة بتفعيل الدور الرقابي داخل البنوك من خلال تحسين مؤهلات موظفي البنوك من خلال الندوات والتدريبات اللازمة، بما يؤدي إلى تعزيز معايير حوكمة المؤسسات والحد من الفساد المالي والإداري، كما أوصت البنوك بدعم أنظمة التدقيق المستقلة والعادلة والفعالة، لتحقيق أهدافها أثناء ممارسة الأنشطة المصرفية.

5- دراسة **(Paul, Francis & Ben-Caleb, 2020)** بعنوان:

"Corporate governance and creative accounting practices in the listed companies in Nigeria"

"حوكمة المؤسسات والممارسات المحاسبية الإبداعية في المؤسسات المدرجة في نيجيريا"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر آليات حوكمة المؤسسات على ممارسات المحاسبة الإبداعية بين المؤسسات المدرجة في نيجيريا. حيث إنهم يستخدمون تصميم بحث طولي لنفس المتغيرات (آليات حوكمة المؤسسات والممارسات المحاسبية المبتكرة) يتم ملاحظتها بشكل متكرر على مدى

13 عامًا (2005–2017). تشمل أهداف البحث 166 مؤسسة مدرجة في البورصة النيجيرية اعتباراً من 31 ديسمبر 2017، وتم اختيار 70 مؤسسة كعينة البحث باستخدام تقنيات أخذ العينات المتعددة. تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من التقارير السنوية للمؤسسات والحسابات التي تم الحصول عليها من African Finance وبورصة الأوراق المالية النيجيرية ومواقع المؤسسات المختلفة. استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، وتحليل الانحدار بناءً على نماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لاختبار الفرضيات. وتشير النتائج إلى أن آليات حوكمة المؤسسات مجتمعة لها تأثير كبير على ممارسات المحاسبة الإبداعية في نيجيريا، ولكن درجة تأثير آليات حوكمة المؤسسات الفردية تختلف. وقد وجد أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين لجنة المراجعة وأساليب حقوق الملكية والمحاسبة، وأن زيادة أحدهما يقلل من عدم فعالية واستخدام المقاييس المحاسبية. كما كان للتركيز على الملكية تأثير إيجابي وهام على الممارسات المحاسبية. ومع ذلك فإن حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والعضوية، وملكية المجلس المزدوج هي أمور إيجابية وليس لها تأثير كبير على الأداء المحاسبي. تشير الأبحاث إلى استخدام العقوبات والإقناع الأخلاقي لضمان الامتثال للقوانين التنظيمية والمعايير المحاسبية وقواعد الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع مشاركة المرأة في مجلس الإدارة واستقلال لجنة التدقيق.

6- دراسة **(Mutuc et al,. 2019)** بعنوان:

"Avoiding creative accounting: Corporate governance and leadership skills"

"تجنب المحاسبة الإبداعية: حوكمة المؤسسات ومهارات القيادة"

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة القضايا المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية وتحديد ما إذا كان من الممكن التأثير على قرارات المحاسبين فيما يتعلق باستخدام المحاسبة الإبداعية من

خلال الثقافة التنظيمية ومبادئ حوكمة المؤسسات. اعتمدت طرق البحث على الملاحظة، حاول المؤلفون توضيح المبادئ المحاسبية والتمييز بين الممارسات المحاسبية الاحتيالية. وأظهرت النتائج أنه من الممكن والضروري تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية للحد من الآثار السلبية للمحاسبة الابداعية ويجب القضاء على إساءة استخدام الأساليب المحاسبية. ومن ناحية أخرى، ليس من الممكن تحسين المعايير الأخلاقية دون تحسين المهارات القيادية لمحترفي المحاسبة.

7- دراسة **(Akpanuko & Umoren, 2018)** بعنوان:

"The influence of creative accounting on the credibility of accounting reports

"تأثير المحاسبة الإبداعية على مصداقية التقارير المحاسبية"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الممارسات المحاسبية الإبداعية على مصداقية التقارير المحاسبية، والتعرف على أسباب هذه الممارسات والتحديات التي تواجه إعداد التقارير الدقيقة والعادلة والإفصاح الشفاف. وقد أجريت الدراسة على أساس المنهج المسحي. تم إجراء الاستطلاع على 80 محاسبًا من البنوك والمؤسسات الأخرى التابعة لـ مؤسسة أم خارج نيجيريا، وتم جمع البيانات الثانوية من المؤسسات الناجحة حول العالم. وتم تحليل البيانات التي تم جمعها بالتفصيل. وكانت النتائج مختلفة عن نتائج الدراسات السابقة. تبين أن المحاسبة الابداعية تؤدي إلى تقديم تقارير خاطئة بنسبة 90% عن أداء المؤسسة. تهدف الممارسات المحاسبية المدفوعة بالجشع إلى خداع الجمهور والمستثمرين والمساهمين وزيادة عدد حالات إفلاس المؤسسات بمعدل متناقص. لكن الأبحاث أظهرت أن العديد من الأنظمة لا توفر الضوابط والعقوبات والمكافآت الكافية، التي تملأ الفاتورة وتدعم التقارير الخاطئة والتلاعب والظلم. وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي للمحاسبة الإبداعية على مصداقية التقارير المحاسبية. لذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الآليات الرقابية على ممارسات المحاسبة الابداعية.

8- دراسة **(Ismael, 2017)** بعنوان:

"The impact of creative accounting techniques on the reliability of financial reporting with particular reference to Saudi auditors and academics"

"تأثير تقنيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية التقارير المالية مع الإشارة بشكل خاص إلى المدققين والأكاديميين السعوديين"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير تقنيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين والأكاديميين. وتم جمع البيانات من خلال استبيان مصمم بعناية تم توزيعه على عينة مختارة عشوائياً من المدققين المعتمدين وأساتذة المحاسبة من عدد من الجامعات. استخدام الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لاختبار الفرضيات والحصول على النتائج. وتوصلت الدراسة الى أن تقنيات المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها الإدارة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على موثوقية التقارير المالية. ويلعب المدققون القانونيون أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز ممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يؤثر بشكل إيجابي على موثوقية التقارير المالية

2.3.3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، إلا إن هذه الدراسة تتميز عن غيرها بأنها تطرقت إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية، وتتميز هذه الدراسة بأنها أهم الدراسات التي تفحص هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعه، أيضا تعد هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذه المجال. ايضا تتميز هذه الدراسة بتميز الفترة التي درست فيها حيث تم دراستها بالفترة التي تتمتع لها دولة العراق بالتطور والتعافي من الاضطرابات السابقة وتوجيه البنك المركزي العراقي لإيجاد حلول مبتكرة لمكافحة الفساد المالي والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك العراقية.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3.1 المقدمة.

3.2 منهجية الدراسة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة.

3.4 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

3.5 المعالجة الإحصائية المستخدمة.

3.6 صدق أداة الدراسة وثباتها.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3.1 المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية، ولتحقيق هدف الدراسة الاساسي استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي السببي من خلال استخدام الطرق والاساليب الاحصائية المناسبة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

يحتوي هذا الفصل على الطرق والاجراءات المستخدمة لتحليل البيانات والوصول للنتائج المطلوبة مثل: منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، ايضا أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات والمعالجة الإحصائية المستخدمة واخيرا صدق أداة الدراسة وثباته.

3.2 منهجية الدراسة

يتم تصنيف هذه الدراسة على انها دراسة وصفية تحليلية سببية، فهي وصفيه وتحليلية للوقوف على طبيعة الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى الفساد المالي وممارسات المحاسبة الابداعية. وهي سببية للتعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على الحد من الفساد المالي وممارسات المحاسبة الابداعية، إضافة إلى دراسة الارتباطات بين متغيراتها.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

استخدمت هذه الدراسة اسلوب المسح لأنها تعتبر من اهم الاساليب المناسبة للدراسات الاجتماعية والانسانية لأنها تسمح بجمع بيانات مناسبة من مجتمع الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك الاهلية العراقية التي يبلغ عددها 25 بنك.

تكونت عينة الدراسة من 200 مستجيب من مديري الدوائر العليا ومساعديهم والمدققين الداخلين في البنوك الاهلية العراقية، إذ تم توزيع الاستبيان على مديري الدوائر العليا وبأسلوب العينة الاحتمالية القصدية، حيث كان نصيب كل بنك من البنوك 8 استبيانات. وتم اختيار هذه العينة بسبب انهم على دراية كاملة بما يحدث في البنك. وتم استرداد 195 استبيان كان منهم 6 استبيانات غير صالحه للتحليل بسبب النقص في اجابات المستجيبين، وبذلك تم تحليل 189 استبيان صالح للتحليل.

3.4 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر جمع المعلومات وهي

- **البيانات الثانوية:**

وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من مراجعة الادبيات السابقة والاستعانة بالكتب والدراسات السابقة لتطوير الإطار النظري والاسس العلمية لهذه الدراسة وتشمل هذه المصادر على:

أ. الكتب العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب. الاحصاءات الرسمية والمواقع الالكترونية ذات العلاقة.

ج. المواد العلمية التي تبحث في الحاكمية المؤسسية والفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية.

د. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية .

ه. الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة الحالية.

- **البيانات الأولية:**

هي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطوير استبانة خاصة بموضوع الدراسة، إذ تم تصميم الاستبيان للإجابة على اسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها من خلال اختبار فرضيات الدراسة، وتحتوي على قسمين:

اولا: حيث يشتمل هذا القسم على المعلومات الديموغرافية للمستجيبين واشتملت هذه المعلومات على (المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، والخبرات العملية للمستجيب).

الثاني: يتضمن العديد من الاجزاء المتعلقة بمتغيرات الدراسة وكل جزء يحتوي على فقرات تخص متغير الدراسة كما يلي:

1. الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع الاول (الحد من الفساد المالي) وقد اشتمل هذا الجزء على(8) فقرات.
2. الفقرات المتعلقة بالمتغير التابع الثاني (الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية) وقد اشتمل هذا الجزء على (9) فقرات.
3. الفقرات المتعلقة بالمتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) وقد اشتمل هذا الجزء على (14) فقرة.

3.5 المعالجة الاحصائية المستخدمة

بعد ان تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه عل عينة الدراسة، تم ترميز هذه المتغيرات وادخالها إلى الحاسب الالي للوصول للنتائج المطلوبة، إذ تم الاستعانة بالأساليب الاحصائية والتي يتم فحصها من خلال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

أ- **الاحصاءات الوصفية وتشمل:**

- الوسط الحسابي: وهو من أكثر مقاييس النزعة المركزية أهمية حيث يهدف إلى التعرف على تقييم المستجيبين لكل مفردة من مفردات الدراسة كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري: ويستخدم لمعرفة درجة انحراف وتشتت القيم عن وسطها الحسابي، وتدل قيمته على تقارب أو تباعد القيم عن بعضها البعض.
- الأهمية النسبية: وتمّ تحديدها وفقًاً لمقياس ليكرت الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة وطبقًاً للصيغة التالية:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

حيث يعتبر المستوى:

أ. منخفضاً إذا بلغ المتوسط الحسابي من 1.00 – إلى أقل من 2.33.

ب. متوسطة إذا بلغ المتوسط الحسابي من 2.33 – إلى أقل من 3.66.

ج. مرتفعاً إذا بلغ المتوسط الحسابي من 3.66 – ولغاية 5.00.

(Roger Bougie & Uma Sekaran, 2016).

ب-الاحصاءات التحليلية وتشمل:

- النسب المئوية: لفحص اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة لدعم صحة فرضيات الدراسة.
- التوزيع التكراري: وهو يعكس مدى تركز الإجابات لصالح فرضيات الدراسة.

أ. الانحدار الخطي المتعدد: لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

ب. الانحدار الخطي البسيط: وذلك لاختبار أثر كل متغير مستقل (الحاكمية المؤسسية) على المتغيرات التابعة (الحد من الفساد المالي والحد من المحاسبة الابداعية)

ج. Cronbach's Alpha: لمعرفة القدرة في الاعتماد على فقرات اداة جمع البيانات (الاستبيان) في قياس متغيرات الدراسة.

3.6 صدق أداة الدراسة وثباتها

لقد تم اختبار صدق الاستبانة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين في مجال الدراسة حيث تم تعديل ملاحظاتهم والخروج بالاستبانة بصورتها النهائية (ملحق (1)).

كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث يلاحظ من الجدول التالي أن قيم معاملات ألفا أكبر من النسبة المقبولة 0.70، وهذا يدل على ثبات استبانة الدراسة (Sekaran& Bougie, 2016)

الجدول (1-3)

قيم ألفا لاختبار الثبات

البعد	قيمة ألفا
الحد من الفساد المالي	0.839
الحاكمية المؤسسية	0.902
الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	0.893

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 تمهيد.

4.2 خصائص عينة الدراسة.

4.3 وصف متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 تمهيد

فيما يلي عرض لأبرز خصائص عينة الدراسة ووصف متغيرات الدراسة وصولا لاختبار فرضيات الدراسة:

4.2 خصائص عينة الدراسة

لقد تم استخدم الاحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (1-4)

وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	مدير دائرة	11	5.8
	مساعد مدير دائرة	91	48.1
	مدقق داخلي	71	37.6
	أخرى	16	8.5
	المجموع	189	100.0
الفئة العمرية التي تنتمي اليها	أقل من 37 سنة	18	9.5
	38 – أقل من 47 سنة	86	45.5
	48 – اقل من 57 سنة	63	33.3
	58 سنة فأكثر	22	11.6
	المجموع	189	100.0
المستوى التعليمي	دبلوم	–	–
	بكالوريوس	114	60.3
	دبلوم عالي	–	–
	ماجستير	64	33.9
	دكتوراة	11	5.8
	المجموع	189	100.0

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	ادارة اعمال	90	47.6
	محاسبة	54	28.6
	مالية	45	23.8
	اقتصاد	–	–
	أخرى	–	–
	المجموع	189	100.0
الخبرات العملية	أقل من 6 سنوات	19	10.1
	6– 10 سنوات.	52	27.5
	11سنة –15 سنة	41	21.7
	16سنة –20 سنة	43	22.8
	أكثر من 20 سنة	34	18.0
	المجموع	189	100.0

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي، يُظهر الجدول أعلاه أن 5.8% من العينة يشغلون منصب مدير دائرة، بينما يبلغ معدل 48.1% لمساعد مدير الدائرة، و37.6% لمساعد المدقق الداخلي.

بخصوص متغير الفئة العمرية، يوضح الجدول أن 9.5% من العينة تتراوح أعمارهم دون 37 سنة، بينما تتراوح أعمار 45.5% من العينة بين 38 وأقل من 47 سنة، و33.3% بين 48 وأقل من 57 سنة، و11.6% يزيد أعمارهم عن 58 سنة.

فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي، يشير الجدول إلى أن 60.3% من العينة حاصلون على درجة البكالوريوس، بينما 33.9% من العينة حاصلون على درجة الماجستير، والنسبة المتبقية من ذوي الدكتوراه.

بالنسبة للتخصص العلمي، يتبين أن 47.6% من العينة ينتمون إلى تخصص إدارة الأعمال، في حين يبلغ معدل 28.6% لتخصص المحاسبة، والباقي من حملة تخصص المالية.

أما بخصوص متغير الخبرة العملية، فإن الجدول يشير إلى أن 10.1% من العينة يمتلكون خبرة أقل من 6 سنوات، بينما 27.5% يتراوحون بين 6 و10 سنوات، و 21.7% يتراوحون بين أقل من 11 سنة و15 سنة، و 22.8% يتراوحون بين 16 و20 سنة، و 18% يمتلكون خبرة تزيد عن 20 سنة.

4.3 وصف متغيرات الدراسة

تم استخدام الاحصاء الوصفي للتعرف على اتجاهات العينة نحو متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على الفئات أدناه لتحديد الأهمية النسبية لفقرات الاستبانة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي:

الفئة	المستوى
1 إلى أقل من 2.33	منخفض
2.33 إلى أقل من 3.66	متوسط
3.66 لغاية 5.00	مرتفع

وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

1. الحد من الفساد المالي

الجدول (2-4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحد من الفساد المالي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
1. لم يوثق البنك أية تصرفات مخالفة لسياسته.	3.94	0.900	6	مرتفعة
2. لم تظهر أي حالات إساءة لاستخدام الاصول العينية للبنك.	4.24	0.664	1	مرتفعة
3. لا توجد ثغرات بالقوانين والانظمة تساعد على حدوث تجاوزات مالية.	3.92	0.850	7	مرتفعة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
4. يوفر البنك لموظفيه وعملائه قنوات رسمية آمنة وموثوقة يمكنهم من خلالها الإبلاغ عن أي حالة اشتباه تتعلق بمخالفة التعليمات/القوانين.	4.02	0.754	4	مرتفعة
5. لدى البنك دليل سلوك مهني يوضح للموظفين العقوبات التي سيتم تطبيقها في حالة مخالفة التعليمات والأنظمة.	3.97	0.881	5	مرتفعة
6. يتم حماية البيانات عالية الخطورة في البنك من أي سوء استخدام.	4.08	0.750	2	مرتفعة
7. يتم التدقيق على العمليات/الحركات المسجلة.	3.90	0.935	8	مرتفعة
8. يشارك البنك في اجراءات مكافحة الفساد للتعرف على أفضل الممارسات لتحسين برنامجه.	4.04	0.771	3	مرتفعة
المتوسط العام	4.0146	0.56061		مرتفعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام لمتغير الفساد المالي والبالغ 4.0146 يعكس مستوى مرتفع من الموافقة على هذا المتغير، كما تبين أن الفقرة " لم تظهر أي حالات إساءة لاستخدام الاصول العينية للبنك." احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا المتغير، بينما احتلت الفقرة "يتم التدقيق على العمليات/الحركات المسجلة " المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المتغير.

2. الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية

الجدول (3-4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
9. لدى البنك لجان تدقيق داخلي ذات خبرة ومهارة عالية.	3.89	0.973	7	مرتفعة
10. يتم التغير في السياسات المحاسبية المطبقة من سنة إلى اخرى من دون توضيح سبب التغيير.	3.92	0.699	6	مرتفعة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
11. يتم الافصاح عن الديون المتعثرة بصورة غير مباشرة.	3.99	0.768	5	مرتفعة
12. يتم تقييم المخزون بطريقة تبتعد عن الواقع.	4.17	0.663	2	مرتفعة
13. يتبع البنك سياسات محاسبية مرنة عند احتساب امتلاك الاصول	4.03	0.614	4	مرتفعة
14. للبنك القدرة على اخفاء إمكانية توزيع أرباح نقدية.	4.10	0.704	3	مرتفعة
15. وثق المدقق الخارجي حالات تلاعب في تقييم محفظة البنك الاستثمارية.	3.87	0.815	8	مرتفعة
16. يفصح البنك عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة في تقاريره السنوية.	4.22	0.584	1	مرتفعة
17. يتم اجراء تغييرات وهميه في زيادة رأس مال البنك أو تخفيضه	3.81	0.873	9	مرتفعة
الوسط العام	4.0006	0.55265		مرتفعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام لمتغير ممارسة المحاسبة الابداعية والبالغ 4.0006 يعكس مستوى مرتفع من الموافقة على هذا المتغير، كما تبين أن الفقرة " يفصح البنك عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة في تقاريره السنوية." احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا المتغير، بينما احتلت الفقرة "يتم اجراء تغييرات وهميه في زيادة رأس مال البنك أو تخفيضه " المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المتغير.

3. الحاكمية المؤسسية

الجدول (4-4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لفقرات الحاكمية المؤسسية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
18. يتم إيصال كافة المعلومات لمجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.	3.878	0.906	13	مرتفعة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة ضمن كل متغير	الأهمية النسبية
19. يعتبر الإفصاح في البنوك ضروري لتحقيق الانضباط والرقابة والشفافية.	4.074	0.789	2	مرتفعة
20. للبنك موقع إلكتروني يشمل معلومات عنه وتجدد بشكل دائم (الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية).	3.974	0.847	8	مرتفعة
21. يتم الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وسياسات الحوافز وأجور العاملين.	3.931	0.832	10	مرتفعة
22. يتم الإفصاح عن المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.	3.815	0.918	14	مرتفعة
23. يتم اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنويا للتأكد من كفاية هذه الانظمة.	4.053	0.777	4	مرتفعة
24. تخضع التقارير المالية للبنك للتدقيق الخارجي المستقل.	4.069	0.685	3	مرتفعة
25. يوجد لدى البنك وحدة منفصلة وخاصة بالتدقيق الداخلي لضمان نزاهة القوائم المالية.	3.989	0.893	7	مرتفعة
26. يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة والاشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك.	4.249	0.666	1	مرتفعة
27. يتحقق مجلس الإدارة من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك.	3.963	0.801	9	مرتفعة
28. يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للبنك على المدى الطويل .	3.995	0.822	6	مرتفعة
29. يعمل مجلس إدارة البنك على حماية حقوق المساهمين والمودعين من خلال الرقابة على كافة العمليات الداخلية في البنك.	3.899	0.943	12	مرتفعة
30. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بحرية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب للقيام بواجباتهم.	4.021	0.799	5	مرتفعة
31. يقوم أعضاء مجلس الإدارة بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.	3.905	0.935	11	مرتفعة
الوسط العام	3.987	0.553		مرتفعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط العام لمتغير الحاكمية المؤسسية والبالغ 3.987 يعكس مستوى مرتفع من الموافقة على هذا المتغير، كما نلاحظ ما يلي:

يشير الجدول أعلاه أن المتوسط العام لهذا المتغير يعكس مستوى مرتفع من الموافقة عليه، كما تبين أن الفقرة " يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة والاشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك." احتلت المرتبة الأولى بين فقرات هذا المتغير، بينما احتلت الفقرة " يتم الإفصاح عن المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.." المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المتغير.

اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي عرض لاختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية H0:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية.

الجدول (5-4)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية H0

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات coefficients					
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig t
الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية	0.931	0.867	1216.062	1	0.000	الثابت	.439	.103		4.248	.000*
				187		الحاكمية المؤسسية	.895	.026	.931	34.872	.000*
				188							

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية السابقة حيث نلاحظ أن قيمة F البالغة 1216.062 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما تبين أن قيمة معامل الارتباط البالغة 0.931 تشير إلى ارتفاع قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، كما أن المتغير المستقل يفسر 86.7% من التغير في المتغير التابع.

لذلك نرفض الفرضية العدمية القائلة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية".

وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة التي نصها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية".

وعلية يتم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H01:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05)) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية.

الجدول (6-4)

نتائج اختبار H01

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficients					
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig t
الحد من الفساد المالي	0.908	0.824	877.250	1	0.000	الثابت	.345	.125		2.763	.006*
				187		الحاكمية المؤسسية	.920	.031	.908	29.618	.000*
				188							

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية السابقة حيث نلاحظ أن قيمة F البالغة 877.250 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما تبين أن قيمة معامل الارتباط البالغة 0.908 تشير إلى ارتفاع قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، كما أن المتغير المستقل يفسر 82.4% من التغير في المتغير التابع.

لذلك نرفض الفرضية العدمية القائلة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية".

ووفقا لما سبق نقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية."

الفرضية الفرعية الثانية H02:

H02 :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية.

الجدول (7-4)

نتائج اختبار H02

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات coefficients					
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	درجة الحرية Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig t
الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	0.873	0.763	600.397	1	0.000	الثابت	.522	.143		3.640	.000*
				187		الحاكمية المؤسسية	.873	.036	.873	24.503	.000*
				188							

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية السابقة حيث نلاحظ أن قيمة F البالغة 600.397 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما تبين أن قيمة معامل الارتباط البالغة 0.873 تشير إلى ارتفاع قوة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، كما أن المتغير المستقل يفسر 76.3% من التغير في المتغير التابع.

لذلك نرفض الفرضية العدمية القائلة " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية".

ووفقا لما سبق نقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية."

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

4.1 المقدمة.

4.2 النتائج.

4.3 الاستنتاجات.

4.4 التوصيات.

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 المقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية، وقد طرحت هذه الدراسة العديد من الاسئلة والفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفي سياق ذلك توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمه ساهمت في الاجابة على اسئلة وفرضيات الدراسة، لذلك يتضمن هذا الفصل تحليل ومناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

5.2 النتائج

اظهرت التحليل الاحصائي مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

1. وجود أثر ذو دلالة معنوية للحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي في البنوك الاهلية العراقية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (2020) Abueid, Shawar and Khmaisah التي خلصت إلى أن حوكمة المؤسسات تلعب دورا هاما في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك الإسلامية في مدينة الخليل لأن مجلس الإدارة يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والنزاهة ولأن البنوك الإسلامية تستخدم أنظمة تدقيق محايدة وفعالة تحقق الالتزام بما يعزز الإفصاح والشفافية. كما توافقت مع دراسة (2021) Boateng, Wang, Ntim and Glaister التي وجدت ان حوكمة المؤسسات تخفف من الفساد الحكومي.

2. وجود أثر ذو دلالة معنوية للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة لعامري (2023) التي وجدت أن مستوى ضمان حوكمة المؤسسات والممارسات المحاسبية للمؤسسات التي شملتها الدراسة كان له تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الممارسات المحاسبية. كلما ارتفع مستوى حوكمة المؤسسات، زاد تأثر أداء مؤسسات المحاسبة من خلال استخدام البيانات المالية، كما اتفقت ايضا مع دراسة عوادي، العمري وعوادي (2021) والتي توصلت إلى أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على فعالية استخدام آليات حوكمة المؤسسات الداخلية والخارجية في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية داخل مجمع صيدال. كما خلصت دراسة Paul, Francis and Ben-Caleb, (2020) إلى أن آليات حوكمة المؤسسات مجتمعة لها تأثير كبير على ممارسات المحاسبة الإبداعية في نيجيريا.

5.3 الاستنتاجات

من خلال النتائج السابقة المتحققة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المتمثلة بما يأتي:

1. تأثير الحاكمية المؤسسية على الفساد المالي، يشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية ومدى انخراط البنوك الأهلية في العراق في الفساد المالي. يمكن الاعتماد على تدابير الحاكمية المؤسسية كوسيلة للحد من الفساد المالي في البنوك الأهلية.

2. تأثير الحاكمية المؤسسية على المحاسبة الإبداعية، يظهر التحليل الإحصائي أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً مهماً في تحديد ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأهلية في العراق. تحسين أنظمة الحاكمية المؤسسية قد يساهم في تقليل المحاسبة الإبداعية وتعزيز الشفافية والنزاهة في البنوك.
3. تعتبر الحاكمية المؤسسية عامل مهم جدا للبنوك الاهلية العراقية فيما يتعلق بالفساد المالي، اذ تسعى إلى زيادة مستوى الشفافية داخل المؤسسة، مما يجعل العمليات المالية والإدارية أكثر وضوحًا وشفافية. وبما أن الفساد المالي غالبًا ما يحدث في بيئات غير شفافة، فإن تعزيز الشفافية يمكن أن يقلل من فرص حدوث الفساد.
4. ممارسة المؤسسات للحاكمية المؤسسية بشكل صحيح وعميق، لان تطبيقها يؤدي إلى الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية.
5. تعد حاكمية المؤسسات عامل مهم جدا في زيادة ثقة زبائن البنك ومستثمريه، مما يزيد من حصت البنك في السوق العراقي.
6. بينت الدراسة ان مساهمة الإدارات العليا والوسطى في قطاع البنوك الاهلية العراقية في ممارسة الحاكمية المؤسسية ذات طابع فعال وعميق.

5.4 التوصيات

من خلال النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل اليها توصي الدارسة بما يأتي:

1. تعزيز أنظمة الحاكمية المؤسسية: ينبغي على البنوك الأهلية في العراق تعزيز أنظمتها وممارساتها في مجال الحاكمية المؤسسية. يمكن ذلك من خلال تطوير سياسات وإجراءات تعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية.

2. ضرورة اهتمام الادارات العليا والوسطى في ممارسة اليات الحاكمية المؤسسية لما له اهميه في مكافحة ظاهرة الفساد المالية بجميع اشكالها وينعكس بشكل مباشر على رضى العملاء.
3. تشجيع الادارات الدنيا في المؤسسات على الاهتمام بالحاكمية المؤسسية وتطبيقها واتباعها لكسب ولاء ثقة العملاء والمستثمرين.
4. تبادل الخبرات والسعي لتطوير علاقة مميزة مع البنوك المختلفة، والتي قد تساهم في تحسين ممارسة آليات الحاكمية المؤسسية.
5. اجراء دراسات متعلقة بتأثير آليات الحاكمية المؤسسية على الحد من الفساد بجميع اشكاله في دول اخرى وتطبيقها على القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والخدمي على سبيل المثال.
6. الدراسات المستقبلية مدعوة لاستخدام أكثر من طريقة لجمع البيانات كالملاحظة والمقابلة للتحقق من حدود الظاهرة المدروسة.
7. عقد دورات تدريبية للموظفين العاملين في البنوك الاهلية العراقية في مجال الحاكمية المؤسسية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

ابراهيم، نوال طارق & حاجم، وائل عذب.(2016). الفساد المالي والاداري، مفهومة، اسبابه، انواعه وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 93 المجلد 22، 224-241

ابو سرعة، عبدالسلام عبدالله سعيد.(2016). تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بارازان عمر علي. (2022). دور التدقيق الاداري في الحد من رئاسة ومراقبة المراقبين الاداريين: دراسة استطلاعية على الأكاديميين في قسم الجامعات الحكومية والاهلية في اقليم كوردستان العراق. مجلة البوليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 3(1)، 172-189.

براق، محمد & بلواضح، فاتح. (2018). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر-دراسة تجربة ان سي أ رويبة في مجال حوكمة المؤسسات. Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, 12(25), 282-295.

بن عبد العزيز سفيان، منصوري الهواري. (2017). دور المدقق في الحد من ممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ديسمبر،2017 ص18

ثليب، خولة (2015). دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية لعينة من المدققين الخارجيين-ولاية بسكرة-. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

الججاوي، طلال محمد & الزرفي، محمد محيسن. (2018). أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13(42).

جعارة، أسامة (2014). أثر كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقا لمعايير العمل الميداني الدولية على مصداقية المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 7(11)،18-41.

الحاج، نوي (2018). المحاسبة الإبداعية في المؤسسة الاقتصادية بين المفهوم والتطبيق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14(18)، 213-224.

حبيبية، بن رغدة. (2019). دور الحوكمة المؤسسية في زيادة واستدامة نمو المؤسسات-دراسة حالة في بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل-، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حسياني، عبدالحميد.(2015). أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاتجاه الدولي نحو تعزيز حوكمة المؤسسات، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الحلبي، ليندا .(2009). دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية.

الخطيب، حازم والقشي، ظاهر (2006). الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في المؤسسات المرجة في الاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية.

الخواري، س.، وجمعة، س. (2021). استخدام التأثير الخارجي في الضربة القاضية المهنية في ظل المساهمة في المؤسسات. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال, 4(2)، 150-165.

داخل، مصطفى صالح.(2019). أثر تقنيات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 11(3)، 372-389.

داود، تغريد داود سلمان. (2015). الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماع (اسبابه، انواعه، مظاهره، وسبل معالجته). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. 10(31)، 95-112.

دلير، موسى احمد & مسعود، عبدالله احمد. (2022). مدى أثر التكامل بين هيئة النزاهة وتدقيق القضائي للحد من الفساد المالي والإداري في أقليم كوردستان/العراق دراسة تحليلية ألراء عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في أقليم كوردستان. مجلة قەڵى زانست العلمية، 7(1).

سرحان، شاكر .(2022). مخالفات الفساد المالي والإداري، الطبعة الاولى، دار الحضارة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية.

سعيد، جمال أحمد محمد. (2022). دور المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات المهنية (دراسة ميدانية على أرشيف مكاتب أصول مراجعة اليمنية). مجلة جامعة البيضاء,4(2).

الشمايله، عبدالله (2022). أثر جودة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. المجلة العربية للنشر العلمي AJSP، 5 (50)، 465-476.

طارق حماد المبيضين، أسامة عبد المنعم (2010). دور المحاسبة اإلبداعية في نشوء أألزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، العدد،8.

العامري، أحمد محمد. (2023). أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في السوق السعودي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2) , 1431-1459.

عز الدين، محمد رحاب, عز الدين & خالد، مصطفى بن جمعة. (2020). دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين مؤسستي ليبيا للتأمين– الثقة للتأمين.

علي، محمد حميد. (2021). الأثر الاقتصادي للفساد المالي والإداري في العراق وسبل مكافحته. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(1) , 409-447.

عوادي، عبد القادر، العمري، أصيلة & عوادي، مصطفى. (2021). استخدام آليات حوكمة المؤسسات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجمع صيدال (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر بسكرة).

الغرياني، عمر محمد. (2021). واقع دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي: (دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي) . *مجلة آفاق اقتصادية 7(14) , 187-212.*

مالطي، سناء. (2020). جودة التدقيق الخارجي وآليات حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية في السياق الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجيالي اليابس – سيدي بلعباس –، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مرواني، عسول، & محمد الأمين. (2021). تعزيز حوكمة المؤسسات باستخدام أدوات التحليل المالي. رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مناع، ريمه & لحسن، مريم. (2018). دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 11 (1).

وهاب، فاطمة & مكشتي، مروة.(2022). أهمية التدقيق الداخلي في دعم وممارسة حوكمة المؤسسات دراسة حالة مؤسسة صناعة الأنابيب، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ياسين، فيان عبدالرحمن & حسين، ابتسام علي.(2021). اليات مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق وجهود اجهزة الرقابة العليا في الحد منه، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 64، 97-107.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abed, I. A., Hussin, N., Haddad, H., Al-Ramahi, N. M., & Ali, M. A. (2022). The moderating impact of the audit committee on creative accounting determination and financial reporting quality in Iraqi commercial banks. Risks, 10(4), 77.

Abueid, R., Shawar, A., & Khmaisah, A. (2020). Institutional Governance and Its Role in Reducing Financial and Administrative Corruption in Islamic Banks Operating in The City of Hebron. International Journal of Shari'ah and Corporate Governance Research, 3(1), 5-16.

Akpanuko, E. E., & Umoren, N. J. (2018). The influence of creative accounting on the credibility of accounting reports. Journal of Financial Reporting and Accounting, 16(2), 292-310.

Al-Olimat, N. H., & Al Shbail, M. O. (2021). The mediating effect of external audit quality on the relationship between corporate governance and creative accounting. International Journal of Financial Research, 12(1), 149-157.

Asif, M. K., Junaid, M. S., Hock, O. Y., & Md Rafiqul, I. (2016). Creative Accounting: Techniques of Application-An Empirical Study among Auditors and Accountants of Listed Companies in Bangladesh. Australian Academy of Accounting and Finance Review (AAAFR), 2(3).

Bahia, A. K. (2019). Financial and Administrative Corruption and Its Impact on the Iraqi Economy. International Journal of Research in Management & Business Studies. 6(3), 96-100.

Boateng, A., Wang, Y., Ntim, C., & Glaister, K. W. (2021). National culture, corporate governance and corruption: A cross-country analysis. International Journal of Finance & Economics, 26(3), 3852-3874.

Brief, R. P. (2014). Nineteenth century accounting error. In The Continuing Debate Over Depreciation, Capital and Income (RLE Accounting) (pp. 252-271). Routledge.

Erum, N., & Hussain, S. (2019). Corruption, natural resources and economic growth: Evidence from OIC countries. Resources Policy, 63, 101429.

Ghader, M. Y., & Abd Alhusyn, S. H. (2022). The Role of External Oversight Bodies in Curbing Financial and Administrative Corruption (Analytical Study on The Iraqi Republic). Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, 24(1), 239-248.

Gupta, C. M., & Kumar, D. (2020). Creative accounting a tool for financial crime: a review of the techniques and its effects. Journal of Financial Crime, 27(2), 397-411.

Ismael, A. Y. A. (2017). The impact of creative accounting techniques on the reliability of financial reporting with particular reference to Saudi auditors and academics. International Journal of Economics and Financial Issues, 7(2), 283-291.

Ismail, M. D., Kathim, A. M., & Al-Kanani, M. M. (2023). Corporate Governance and its Impact on the Efficiency of Internal Control on Non-Profit Government Institutions: an Exploratory Study. International Journal of Professional Business Review, 8(1), e01155-e01155.

Mutuc, E. B., Lee, J. S., Tsai, F. S., Bimo, I. D., Siregar, S. V., Hermawan, A. A., ... & Bardhan, I. (2019). Avoiding creative accounting: Corporate governance and leadership skills. SSRN Electron. J, 10, 221-246.

Noor, M., & Sopian, S. (2023). Creative Accounting: Viewed from Risk and Sharia Compliance Perspective. Journal of Islamic Economic Laws, 6(1), 82-107.

Okoye Emma, I., & James Obioma, N. (2020). Impact of Creative Accounting Techniques on Firm Financial Performance: A Study of Selected Firms in Nigeria.

Olojede, P., & Erin, O. (2021). Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation. International Journal of Disclosure and Governance, 1-16.

Paul, O., Francis, I., & Ben-Caleb, E. (2020). Corporate governance and creative accounting practices in the listed companies in Nigeria. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(4), 1-20.

Remo, W. M., & Wahed, L. D. A. A. (2019). Invest the role of the judicial auditor in dealing with cases of financial and administrative corruption in Iraq Role and impact study. Tikrit Journal Of Administration and Economic Sciences, 2(42), 33.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach. john wiley & sons.

Tashkandi, A. A. (2023). Shariah supervision and corporate governance effects on Islamic banks' performance: evidence from the GCC countries. Journal of Business and Socio-Economic Development, 3(3), 253-264.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

https://www.oecd-ilibrary.org/governance/oecd-principles-of-corporate-governance_9789264173705-en.

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154348700420606.pdf.

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-154348700420606.pdf.

الملحقات

الملحق (1)

(الاستبانـــــة)

جـــامـعـــة الـــشرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

حضرة المستجيب **المحترم /ة.**

تحية طيبة وبعد،،،،،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية بعنوان "**أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الابداعية في البنوك الاهلية العراقية**"، وذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط. تم اختياركم ضمن عينة ممثلة للبنوك الاهلية العراقية حيث يعتمد تعميم ونجاح هذه الدراسة على مشاركتكم الكريمة من خلال الاجابة على الاسئلة الواردة في الاستبانة المرفقة. مؤكدا لكم أن جميع المعلومات سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم الا لغايات البحث العلمي البحت، علما بأن اسماء المستجيبين لن يفصح عنها لأي طرف ثالث تحت أي ظرف من الظروف.

وأخيراً، أكرر لكم أهمية مشاركتهم في هذه الدراسة وتعبئة الاستبانة المرفقة بموضوعية لضمان نجاح هذه الدراسة، ولمساعدة الباحث في استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة الشرق الاوسط، شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم للبحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق لاحترام

الطالبة: أنفال

هاتف الطالبة:

البريد الالكتروني:

الجزء الاول: المعلومات الديموغرافية

يرجى التكرم بوضع ملاحظة للإجابة المناسبة لكم.

البيانات الديموغرافية	التفاصيل
المسمى الوظيفي	☐ مدير دائرة ☐ مساعد مدير دائرة ☐ مدقق داخلي ☐ اخرى .....(اذكرها)
الفئة العمرية	☐ أقل من 37 سنة ☐ 38 – أقل من 47 سنة ☐ 48 - اقل من 57 سنة ☐ 58 سنة فأكثر
المؤهل العلمي	☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
التخصص العلمي	☐ ادارة اعمال ☐ محاسبة ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ اخرى (اذكرها) .....
الخبرات العملية	☐ أقل من 6 سنوات ☐ 6 –10سنوات ☐ 11 - 15 سنة ☐ 16- 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنه

الجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء بتقييمك لمستوى **(الحد من الفساد المالي)**، لذا يرجى التفضل بوضع إشارة (√) في الخانة الأقرب لرأيك.						
	العبارة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1-	لم يوثق البنك أية تصرفات مخالفة لسياسته.					
2-	لم تظهر أي حالات إساءة لاستخدام الاصول العينية للبنك.					
3-	لا توجد ثغرات بالقوانين والانظمة تساعد على حدوث تجاوزات مالية.					
4-	يوفر البنك لموظفيه وعملائه قنوات رسمية آمنة وموثوقة يمكنهم من خلالها الإبلاغ عن أي حالة اشتباه تتعلق بمخالفة التعليمات/القوانين.					
5-	لدى البنك دليل سلوك مهني يوضح للموظفين العقوبات التي سيتم تطبيقها في حالة مخالفة التعليمات والأنظمة.					
6-	يتم حماية البيانات عالية الخطورة في البنك من أي سوء استخدام.					
7-	يتم التدقيق على العمليات/الحركات المسجلة.					
8-	يشارك البنك في اجراءات مكافحة الفساد للتعرف على أفضل الممارسات لتحسين برنامجه.					

الجزء الثالث: يتعلق هذا الجزء بتقييمك لمستوى **(الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية)**، لذا يرجى التفضل بوضع إشارة (√) في الخانة الأقرب لرأيك.						
العبارة		**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
9-	لدى البنك لجان تدقيق داخلي ذات خبرة ومهارة عالية.					
10-	يتم التغير في السياسات المحاسبية المطبقة من سنة إلى اخرى من دون توضيح سبب التغيير.					
11-	يتم الافصاح عن الديون المتعثرة بصورة غير مباشرة.					
12-	يتم تقييم المخزون بطريقة تبتعد عن الواقع.					
13-	يتبع البنك سياسات محاسبية مرنة عند احتساب امتلاك الاصول					
14-	للبنك القدرة على اخفاء إمكانية توزيع أرباح نقدية.					
15-	وثق المدقق الخارجي حالات تلاعب في تقييم محفظة البنك الاستثمارية.					
16-	يفصح البنك عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة في تقاريره السنوية.					
17-	يتم اجراء تغييرات وهميه في زيادة رأس مال البنك أو تخفيضه					

الجزء الرابع: يتعلق هذا الجزء بتقييمك لمستوى **(الحاكمية المؤسسية)**، لذا يرجى التفضل بوضع إشارة (√) في الخانة الأقرب لرأيك.

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
18-	يتم إيصال كافة المعلومات لمجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.					
19-	يعتبر الإفصاح في البنوك ضروري لتحقيق الانضباط والرقابة والشفافية.					
20-	للبنك موقع إلكتروني يشمل معلومات عنه وتجدد بشكل دائم (الإفصاح عن التقارير الدورية والسنوية).					
21-	يتم الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وسياسات الحوافز وأجور العاملين.					
22-	يتم الإفصاح عن المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.					
23-	يتم اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنويا للتأكد من كفاية هذه الانظمة.					
24-	تخضع التقارير المالية للبنك للتدقيق الخارجي المستقل.					
25-	يوجد لدى البنك وحدة منفصلة وخاصة بالتدقيق الداخلي لضمان نزاهة القوائم المالية.					
26-	يقوم مجلس الإدارة بالمصادقة والاشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك.					
27-	يتحقق مجلس الإدارة من القوائم المالية التي تمثل الموقف المالي للبنك.					
28-	يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للبنك على المدى الطويل.					
29-	يعمل مجلس إدارة البنك على حماية حقوق المساهمين والمودعين من خلال الرقابة على كافة العمليات الداخلية في البنك.					
30-	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بحرية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب للقيام بواجباتهم.					
31-	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.					

نشكر لكم تعاونكم

الملحق (2)

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	189	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	189	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.839	8

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	189	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	189	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.893	9

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	189	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	189	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.902	14

Frequency Table

job

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	5.8	5.8	5.8
	2	91	48.1	48.1	54.0
	3	71	37.6	37.6	91.5
	4	16	8.5	8.5	100.0
	Total	189	100.0	100.0	

Age

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	18	9.5	9.5	9.5
	2	86	45.5	45.5	55.0
	3	63	33.3	33.3	88.4
	4	22	11.6	11.6	100.0
	Total	189	100.0	100.0	

Education

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	114	60.3	60.3	60.3
	4	64	33.9	33.9	94.2
	5	11	5.8	5.8	100.0
	Total	189	100.0	100.0	

Special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	90	47.6	47.6	47.6
	2	54	28.6	28.6	76.2
	3	45	23.8	23.8	100.0
	Total	189	100.0	100.0	

Experience

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	10.1	10.1	10.1
	2	52	27.5	27.5	37.6
	3	41	21.7	21.7	59.3
	4	43	22.8	22.8	82.0
	5	34	18.0	18.0	100.0
	Total	189	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	189	1	5	3.94	.900
a2	189	3	5	4.24	.664
a3	189	1	5	3.92	.850
a4	189	2	5	4.02	.754
a5	189	2	5	3.97	.881
a6	189	2	5	4.08	.750
a7	189	2	5	3.90	.935
a8	189	2	5	4.04	.771
الحد الفساد المالي	189	2.50	5.00	4.0146	.56061
Valid N (listwise)	189				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b9	189	1	5	3.89	.973
b10	189	3	5	3.92	.699
b11	189	2	5	3.99	.768
b12	189	3	5	4.17	.663
b13	189	3	5	4.03	.614
b14	189	2	5	4.10	.704
b15	189	2	5	3.87	.815
b16	189	3	5	4.22	.584
b17	189	2	5	3.81	.873
الحد ممارسة المحاسبة الابداعية	189	2.78	5.00	4.0006	.55265
Valid N (listwise)	189				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c18	189	2	5	3.878	.906
c19	189	2	5	4.074	.789
c20	189	1	5	3.974	.847
c21	189	2	5	3.931	.832
c22	189	1	5	3.815	.918
c23	189	1	5	4.053	.777
c24	189	2	5	4.069	.685
c25	189	1	5	3.989	.893
d26	189	3	5	4.249	.666
d27	189	1	5	3.963	.801
d28	189	1	5	3.995	.822
d29	189	1	5	3.899	.943
d30	189	1	5	4.021	.799
d31	189	2	5	3.905	.935
ind	189	2.64	4.93	3.987	.553
Valid N (listwise)	189				

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.931[a]	.867	.866	.19463

a. Predictors: (Constant), ind

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	46.066	1	46.066	1216.062	.000[b]
	Residual	7.084	187	.038		
	Total	53.149	188			

a. Dependent Variable: dep

b. Predictors: (Constant), ind

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.439	.103		4.248	.000
	ind	.895	.026	.931	34.872	.000

a. Dependent Variable: dep

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.908[a]	.824	.823	.23562

a. Predictors: (Constant), ind

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	48.703	1	48.703	877.250	.000[b]
	Residual	10.382	187	.056		
	Total	59.085	188			

a. Dependent Variable: الحد الفساد المالي

b. Predictors: (Constant), ind

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.345	.125		2.763	.006
	Ind	.920	.031	.908	29.618	.000

a. Dependent Variable: الحد الفساد المالي

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.873[a]	.763	.761	.27004

a. Predictors: (Constant), ind

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	43.783	1	43.783	600.397	.000[b]
	Residual	13.637	187	.073		
	Total	57.420	188			

a. Dependent Variable: الحد ممارسة المحاسبة الابداعية

b. Predictors: (Constant), ind

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.522	.143		3.640	.000
	ind	.873	.036	.873	24.503	.000

a. Dependent Variable: الحد ممارسة المحاسبة الابداعية

الملحق (3)

لجنة محكمين الاستبيان

	الاسم	الرتبة الاكاديمية	الجامعة
1	أ.د. عبدالسلام ابو طبنجة	أستاذ دكتور	جامعة مؤتة
2	د. نواف سماح الذنيبات	أستاذ مشارك	جامعة مؤتة
3	د. سليمان راجي وشاح	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية
4	د. احمد يحيى بني احمد	أستاذ مشارك	جامعة الشرق الاوسط
5	د. احمد زهير محمد مرعي	أستاذ مساعد	جامعة الشرق الاوسط